الأمم المتحدة S/PV.6483

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٨٣**

الأربعاء ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/43).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-23601 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/43)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل صربيا للاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد لامبيرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيدة فلورا تشيتاكو بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/43، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد لمبرتو زانيير.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): التقرير المعروض على المجلس يُفصِّل الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتطورات اللاحقة، إلى جانب التحديات الأساسية للأمن والاستقرار في كوسوفو والسبل الأمثل لمواجهتها، في رأينا.

لقد اتسمت الأشهر الثلاثة الأخيرة في كوسوفو بعدم الاستقرار وانعدام اليقين على الصعيد السياسي. ففي كانون الأول/ديسمبر، نظمت سلطات كوسوفو أول انتخابات لجمعية لا تعقد في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولم تضطلع البعثة بأي دور فيها. ومر يوم الانتخابات بدون أي أحداث أمنية خطيرة. وباستثناء إهمال الانتخابات في الشمال، كانت مشاركة صرب كوسوفو هي الأكبر من نوعها منذ الانتخابات العامة التي نظمتها البعثة في عام ٢٠١١. ولكن المراقبين المحليين والدوليين أفادوا بوقوع مخالفات وتلاعب بالأصوات على نطاق واسع. وحاولت المحكمة العليا في كوسوفو ولجنة الشكاوى والطعون واللجنة المركزية للانتخابات معالجة هذه المشاكل، وأعيد التصويت في عدد من الدوائر. غير أن المراقبين الخارجيين أكدوا أن المخالفات قد استمرت في بعض المواقع.

وبعد التصديق على النتائج النهائية، فإن قادة كوسوفو الآن بصدد تشكيل حكومة جديدة، نأمل أن تكون قوية ومستقرة بدرجة كافية للدخول بصفة رسمية في حوار موضوعي مع بلغراد. وأود أن أشير أيضا إلى النداءات التي وجهها العديد من أعضاء المجتمع الدولي – والتي أؤيدها تماما، شخصيا – لكي تشهد كوسوفو حكومة نظيفة الأيدي.

وشهدت هذه الفترة أيضا صدور تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، يتعلق بادعاءات بشأن أنشطة إجرامية منظمة، بما فيها الاتجار بالأعضاء البشرية، قام بها أعضاء في جيش تحرير كوسوفو في شمال ألبانيا في عام ١٩٩٩. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اتخذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارا يدعو للتحقيق في ادعاءات بشأن معاملة غير إنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو.

وأرى أنه ينبغي أن يؤخذ تقرير مجلس أوروبا هذا على محمل الجد، وأن يُجرى تحقيق كمسألة ذات أولوية لما فيه صالح الجميع. وفي هذا الصدد، لا يسعني سوى أن أحث كل ذوي المعرفة، بمن فيهم السيد مارتي، على أن يوفروا لسلطات التحقيق المختصة أي وكل أدلة بدون تأخير. ولا بد من توفير حماية كافية لكل الشهود، بالطبع. وقد ناقشت الموضوع مع السيد غزافيي بو دومارناك رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الذي أكد لي أن لدى هذه البعثة الخبرة والولاية القضائية لتناول التحقيق بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأفهم أن البعثة ستكون مستعدة لتولي أي مسؤوليات قد توكل إليها في هذا الشأن. وفيما يخصني، لا يسعني سوى أن أكرر أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستقدم دعمها الكامل لسلطة التحقيق.

فيما خلا هذه المسائل، وبينما ظلت الأوضاع الأمنية في كوسوفو على حالها إلى حد كبير منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما زالت المسائل السياسية التي لم تحل تتحدى الاستقرار الطويل الأمد لكوسوفو. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى مشكلة أخرى تزداد إلحاحا. فالصعوبات المالية المتزايدة والمشاكل الاقتصادية المحتملة التي قد تسببها يمكن أن تحجب الخلافات السياسية عما قريب باعتبارها أكبر تهديد لاستقرار كوسوفو.

لقد حذر صندوق النقد الدولي من أن كوسوفو لا يمكنها أن تتحمل تنفيذ وعود الحملة الانتخابية الأخيرة بزيادة كبيرة في مرتبات المدرسين وغيرهم من الموظفين، التي قالت الحكومة إنها تنوي تمويلها من خلال إنفاذ جباية الضرائب. مع ذلك، فإن المستوى الهزيل نسبيا لجباية الضرائب هو مجرد واحدة من عدد من المصاعب الاقتصادية التي تواجهها سلطات كوسوفو. والمستوى المنخفض للاستثمار المباشر الأجنبي والمعدل المرتفع للبطالة من دواعي القلق أيضا. وتواجه كوسوفو عجزا في الميزان التجاري يبلغ ١,٨ بليون يورو، ولا تمثل صادراتها أكثر من نسبة ١٤ في المائة من قيمة وارداتها. ويضاف إلى المتاعب الاقتصادية لكوسوفو أن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن المعاملة التفضيلية لبضائع كوسوفو لم يجدد بعد.

وتعاني كوسوفو أيضا من أعلى معدل للبطالة في غرب البلقان، حيث يبلغ ٤٥ في المائة تقريبا، وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يصاحبها أدنى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. والتعويل على تحويلات المغتربين من أبناء كوسوفو، خصوصا الأعضاء ذوي الدخل المنخفض من سكان المناطق الريفية، مرتفع. ففي دراسة للبرنامج مؤخرا، تبين أن واحدة من كل خمس أسر معيشية في كوسوفو تتلقى تحويلات من الخارج، وهو ما يمثل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا.

وتسهم المسائل السياسية التي لم تحل أيضا في ازدياد حدة التحديات الاقتصادية التي تواجهها كوسوفو، إذ تسعى سلطاتها إلى إيجاد سبيل للمشاركة في الآليات الاقتصادية الإقليمية مع دول لا تعترف بها من دون بعثة الأمم المتحدة المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. والواقع، إن البعثة تواصل تيسير تواجد كوسوفو في مجموعة متنوعة من المحافل الإقليمية، بما في ذلك اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا.

وفي هذا العام، تتولى كوسوفو والبعثة الرئاسية المتناوبة لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وقد أجريت مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب الشأن لإيجاد طرائق ملائمة لكفالة مشاركة جميع أعضاء هذا الاتفاق في الاجتماعات التي تعقد خلال العام الحالي. وبصفتنا موقعين نيابة عن كوسوفو، فإننا مطالبون بالحضور في اجتماعاته؛ وبالتالي، سوف تشارك البعثة في تيسير مشاركة كوسوفو وضمان ألا تتعطل عملية اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا. وأناشد جميع أصحاب الشأن العمل صوب إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الملحة التي تواجهها كوسوفو، وأن تعيد النظر في توقعات ميزانية كوسوفو في أقرب وقت ممكن لضمان عدم مواجهة سكانها لمشاكل قد تفضي إلى زعزعة استقرارها.

وما من شك في أن الحالة الاقتصادية الضعيفة تشكل عائقا رئيسيا لعملية العودة، ولكن ما يقلقني هو الأثر السلبي على عملية العودة الذي قد يترتب على الحوادث الأخيرة من الاعتداءات على العائدين من طوائف الأقليات، بما في ذلك الهجوم الأخير على صرب كوسوفو في بلدية إستوغ/إستوك في ٢٨ كانون الثاني/يناير، واعتداء رجلين من ألبان كوسوفو على زوجين أحدهما من كوسوفو والآخر مصري في بلدية ديشان/ديشاني في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقد أدانت السلطات البلدية هذه الحوادث، التي تتولى شرطة كوسوفو التحقيق فيها. ومع ذلك، فإن كل حادث من هذا القبيل قد يثبط عزم آخرين عن العودة.

إن المشاكل التي لم تحل في شمال كوسوفو ما زالت تشكل تحديا رئيسيا يواجه استقرار كوسوفو على المدى الطويل، مع ما ينطوي عليه ذلك من تأثير على أمن المنطقة واستقرارها. ومع أن الحوادث الأمنية انطوت على أضرار في الممتلكات في أغلب الحالات، فقد شهدت هذه الفترة اغتيال بوسني من كوسوفو كان بيته في شمال كوسوفو سيستخدم كمركز للاقتراع في الانتخابات التي دعت إليها سلطات كوسوفو. وبالرغم من أن الشرطة لم تنته بعد من تحقيقاتها، بما في ذلك ما يتعلق بصلات محتملة مع شبكات الجريمة المنظمة، فإن التكهنات التي تواترت بأن الاغتيال ربما استهدف أيضا تخويف من يتعاون مع مؤسسات كوسوفو، قد زادت من حدة التوترات.

كما أن رفض صرب شمال كوسوفو للتعامل مع مؤسسات كوسوفو ما زال مستمرا. ومؤخرا، تجمع محتجون لمنع افتتاح حديقة ومجمع رياضي جرى تجديدهما في شمال متروفيتشا، برعاية وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وفريق التخطيط البلدي لشمال متروفيتشا التابع لسلطات كوسوفو، مما أدى إلى إلغاء الاحتفال.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الانخراط بشكل وثيق وعلى أساس يومي مع الطوائف في شمال كوسوفو. وهذه المشاركة، بالإضافة إلى استمرار المشاورات والتنسيق مع جميع أصحاب الشأن المعنيين، أمر أساسي في شمال كوسوفو. ولكن، لا بد لي أن أشير إلى أنه، خلافا لما حدث في العام الماضي، فقد آثرت بلدية جنوب متروفيتشا ألا تشارك في عملية مشاورات لإدارة المرحلة القادمة من إعادة إعمار بيوت العائدين من ألبان كوسوفو إلى شمال كوسوفو. وقد يفضي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار على الأرض. وفضلا عن ذلك، واصلت وسائط إعلام مركزها في بريشتينا الإشارة إلى أعضاء في فريقي في شمال كوسوفو على أساس جنسيتهم، معرضة إياهم بذلك لمخاطر أمنية محتملة.

ومع ذلك، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو محاولة الانخراط في وساطة تفاعلية بين الطوائف والعمل كحلقة وصل بين القادة في شمال كوسوفو وسلطات بريشتينا، إلى جانب النهوض بالتنمية الاقتصادية

والاستقرار بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة لكوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء الآخرين في الميدان.

ونأمل أن يتمكن التعداد السكاني المزمع إجراؤه في كوسوفو من المضي قدما كما هو مقرر. ووافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بصفته كيانا غير متصل بالمشاريع، على إجراء التعداد شمالي نهر أيبير/أيبار. ولكن، في الأسابيع الأخيرة كانت هناك نداءات من ممثلي الوزارة الصربية المعنية بكوسوفو وميتوهيا بأن يقاطع صرب كوسوفو التعداد. وأرى أن هذه النداءات تهدد بالإضرار برفاه المقيمين في كوسوفو في الأجل الطويل، بغض النظر عن عرقيتهم. وأحث جميع الأطراف على الإقرار بالقيمة التي يمكن أن يساهم بها التعداد السكاني الذي طال تأخره في رفاه سكان كوسوفو، وكفالة أن التعداد السكاني يجري على أساس إجراءات تتفق بشكل كامل مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لن يكون هناك استقرار وتنمية في الأجل الطويل في كوسوفو بدون عملية مصالحة ناجحة بين المجتمعات. ولذلك ثمة حاجة ملحة لبدء حوار بين بلغراد وبريشتينا والعمل صوب إقامة تعاون مستمر وسلام وأمن دائمين. ويمكن أيضا التصدي بفعالية لمسائل الأشخاص المفقودين والعودة المستمرة للأشخاص المشردين داخليا من خلال الحوار بين الطرفين. لقد أكدت بلغراد على استعدادها بدء الحوار الذي دعت إليه الجمعية العامة بتيسير الاتحاد الأوروبي، والذي تأخر بدءه نتيجة انعدام الاستقرار السياسي في كوسوفو خلال الأشهر القليلة الماضية. الآن وإذ يبدو تشكيل حكومة جديدة وشيكا، فإنني أرحب بالتصريحات بأن السلطات في بريشتينا ستكون مستعدة أيضا للمشاركة في هذه العملية المهمة. لا نزال في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ملتزمين بالعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي لدفع هذه العملية قدما.

أود، باسم جميع موظفي البعثة، أن أشكر المجلس على دعمه المستمر، وأن أكرر تأكيدنا بأننا سنواصل تنفيذ الولاية التي أناطها بنا. ومن جانبنا، نبقى ملتزمين تماما بمواصلة العمل قدر استطاعتنا بغية كفالة سلام واستقرار دائمين في كوسوفو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لمعالي السيد فوك يرميتش.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أرحب بوجود الممثل الخاص لامبرتو زانيير. تبقى الأمم المتحدة طرفا فاعلا مهما في المقاطعة. ونعتقد أنه من الضروري أن يؤكد مجددا جميع أصحاب المصلحة المسؤولين في الميدان، إلى جانب مجلس الأمن، على دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باعتبارها ركيزة لا غنى عنها للسلام والاستقرار.

أود، في مستهل تعليقاتي، أن أكرر موقف حكومتي إزاء إعلان الاستقلال من جانب واحد من قبل السلطات ذات الأصل الألباني في مقاطعتنا الجنوبية كوسوفو وميتوهيا. بالنسبة لنا، هو لاغ وباطل. نحن لا نعترف، ولن نعترف، بإعلان بريشتينا الاستقلال من جانب واحد، بصورة صريحة أو ضمنية. هذا بموجب تفويض الإرادة الديمقراطية لشعب صربيا وما ينص عليه دستورنا. لا تزال الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتلك الدول الأعضاء في

مجلس الأمن، تحترم سيادة صربيا وسلامة أراضيها، وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

أود، باسم دوليتي، أن أؤكد مجددا على امتناننا العميق لدعمها وتضامنها. ونحثها على التمسك بموقفها المبدئي في ما يتعلق بالانفصاليين، ومن ثم تكفل عدم إضفاء الشرعية على المحاولات الانفرادية لفرض نتائج على المنازعات العرقية والتي تتعلق بالأراضي، وبالتالي تحول دون أن يصبح إعلان الاستقلال الانفرادي من قبل كوسوفو سابقة خطيرة ومزعزعة لاستقرار المجتمع العالمي. وسيساعد أيضا في صون بيئة دولية صحية يمكن أن يجري خلالها الحوار الذي طال انتظاره بين بلغراد وبريشتينا، والذي أيده العالم في أيلول/سبتمبر الماضي.

وأود أن أؤكد أن صربيا ملتزمة التزاما قويا بتلك المحادثات، رغم تأخر إطلاقها. ونشاطر الأمين العام تقييمه الوارد في التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2011/43) بأن الحوار فرصة ثمينة لحل المسائل طويلة الأمد، التي ستساهم بدرجة كبيرة في توطيد السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو وفي أنحاء المنطقة.

في الخريف الماضي، أعلنت جمهورية صربيا أنها مستعدة لبدء الحوار. لا نزال ننتظر بريشتينا. ونأمل أن تكون مستعدة أيضا في وقت قريب. سيكون هناك مسائل كثيرة للنقاش، وبعضها سيكون معقدا. وفيما نمضي قدما، ينبغي أن نكافح لبناء الثقة والتفاهم. ستتحقق النتائج بالتأكيد، إذا بين الطرفان حسن النية وعملا بجد لتحقيق ترتيبات بناءة من شأنها أن تعود بالفائدة على كل المقيمين في الإقليم. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لما ينبغي أن يفضي إليه الحوار في نهاية المطاف، وهو، سلام نوعي بين الصرب والألبان في أنحاء منطقتنا.

إن بلدي مصمم على تسوية جميع الخلافات على طاولة المفاوضات. ونرحب بالفرصة التي يتيحها الحوار. ونعتزم تحقيق أقصى استفادة منها، كما نتوقع بصورة معقولة من الأطراف الأخرى عمل نفس الشيء. ولذلك من المهم بشكل حاسم ألا يحاول أي أحد تغيير الحقائق على الأرض بينما تجري المناقشات. وقد حذرتنا تقارير عديدة للأمين العام من ذلك الخطر، بما في ذلك التقرير المعروض علينا.

تواصل السلطات ذات الأصل الألباني في المقاطعة تشجيع البناء غير المشروع لمستوطنات سكنية جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة – في تحد مباشر لسلطة إدارة بعثة الأمم المتحدة في متروفيتشا. كما يبدو أنها عازمة على توسيع نطاق المؤسسات الكائنة في بريشتينا إلى شمال كوسوفو، ضد إرادة السكان المحليين. ولا تزال صربيا تشعر بقلق عميق حيال هذه الإجراءات والإجراءات الاستفزازية الأخرى، التي لا يمكن أن تساهم في تحقيق السلام والاستقرار في شمال كوسوفو، والتي قد تقوض الحوار بشدة، وربما على نحو قاتل.

ذلك من بين الأسباب الكثيرة التي تجعل مهام الأمم المتحدة في مجال الإبلاغ لا غنى عنها. وترحب صربيا بالتزام الأمين العام، كما هو وارد في تقرير اليوم، بإبقاء مجلس الأمن على علم بكل التطورات في الحوار. إن دور المجلس القيادي في تحديد تسوية شاملة وتوفير شرعيتها لا غنى عنه، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولمسؤولية المجلس الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، المسندة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويبقى مركز الأمم المتحدة المحايد ومركز كل المنظمات التي تعمل تحت مظلتها – مثل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العاملة في كوسوفو –

الإطار الوحيد المقبول الذي يمكن أن نعمل جميعا من خلاله معا لتحسين حياة السكان العاديين في كوسوفو، بغض النظر عن عرقيتهم.

إن التزام البعثة المبدئي بمهام التمثيل الخارجي لكوسوفو – التزامها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – محل تقدير كبير. غير أننا نشعر بقلق عميق حيال ''عدم تحمس'' السلطات ذات الأصل الألباني في المقاطعة إزاء هذه المسألة. يؤكد تقرير اليوم مرة أخرى أن بريشتينا ترفض حضور عدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تتطلب تيسير البعثة. وتشمل هذه الاجتماعات دورات مجلس التعاون الإقليمي واتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، الذي يفترض أن ترأسها البعثة، بصفتها الموقع على اتفاق التجارة الحرة هذا بالنيابة عن بريشتينا، خلال عام ٢٠١١.

ونأمل أن تؤيد بريشتينا النهج البناء الذي طرحته البعثة. وكما يؤكد التقرير، فإن موقفها الحالي ''سيكون له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو''. (*S/2011/43*، الفقرة ٤٧). كما سيؤثر على مدى الجدية التي تأخذ بها ديمقراطيات المنطقة القانون. لا يمكن فصل مسألة تيسير البعثة عن ضرورة تقيد الجميع بأحكام المعاهدات والاتفاقات الملزمة قانونا. لا ينبغي ببساطة السماح لأحد في غرب البلقان – أو، بالنسبة لتلك المسألة، في العالم الأوسع نطاقا – بتجاهل الإجراءات المعمول بها أو محاولة فرض إجراءات جديدة من جانب واحد. إذ يلزم التوصل إلى اتفاق كي يصبح التغيير مشروعا. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق. فإن الالتزام الثابت بترتيبات العمل الحالية هو الأسلوب الوحيد لضمان استمرار تحسن التعاون الإقليمي وتعزيز الاستقرار.

يلفت التقرير المعروض علينا الانتباه إلى عودة عدد صغير من الأشخاص المشردين داخليا من الذين ليسوا من أصل ألباني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يقدر عدد صرب كوسوفو الذين يمارسون حقهم في العودة بحوالي ١٢٠ شخصا، من بين إجمالي ٨٣٥ ٢٠٥ شخصا طردوا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفقا لأرقام مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن بقاء عدد العائدين من المشردين داخليا منخفضاً يتفق مع تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي جاء فيه أن ''المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى لا تعتبر أن الظروف اللازمة لعودة الصرب بصورة مستدامة متوفرة حاليا في كوسوفو''. وتخلص الوثيقة نفسها إلى أن الحالة في الوقت الحاضر، وعلى المدى الطويل، غير مستقرة وغير مؤكدة على حد سواء. وهذا يمثل فشلا ذريعاً.

وأود أن أذكر المجلس بأن جمهورية صربيا حثت مرارا أصحاب المصلحة على التركيز على المسألة الإنسانية المركزية للمشردين داخليا. وآمل أن يتسنى إيجاد وسيلة لتمكين صرب كوسوفو المشردين داخليا من ممارسة حقهم في العودة فورا وبدون قيد أو شرط.

ويؤكد تقرير الأمين العام على التطورات الأخيرة في مسائل التراث الثقافي والديني الصربي في الإقليم. ونحن نقدر دور البعثة الحاسم في تيسير الأنشطة التي تقوم بها في كوسوفو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنة تنفيذ أعمال التعمير التي يقودها المجلس الأوروبي. لقد أنشئت اللجنة في أعقاب المذبحة المدبرة في آذار/مارس ٢٠٠٤ التي أسفرت عن تدمير ٣٥ موقعا مقدساً تابعاً للكنيسة الأرثوذكسية الصربية على مدى ثلاثة أيام. وبالرغم من تنفيذ عدد من المشاريع الناجحة، لم تُكمل اللجنة حتى الآن عملها في الإقليم. ونحث جميع البلدان المانحة المحتملة على المساهمة في الجولة المقبلة من تمويل اللجنة، بحيث يمكن إكمال مساهمتها القيمة في إعادة بناء الكنائس والأديرة الصربية المدمرة.

ويشير التقرير إلى تنصيب نيافة تيودوسجي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر أسقفاً لراشكا وبريزرين وسائر كوسوفو وميتوهيا، كما يشير إلى حقيقة أن القداس الأرثوذكسي ليوم عيد الميلاد جرى في الكنيسة نفسها بعد ذلك بأقل من أسبوعين. وفي كلا المناسبتين اللتين جرتا في العاصمة الصربية القديمة بريزرين، حضر ممثلو الطوائف الدينية الأخرى في كوسوفو. ونحن نرحب بهذه وبغيرها من الاتصالات بين الأديان، ونقدر تشجيع البعثة المستمر لذلك. ونحن نقدر أيضا التزام القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بالاحتفاظ بوجود ثابت في بعض أهم مواقعنا المقدسة، بما في ذلك دير ديفيتش، بالإضافة إلى دير فيسوكي ديكاني، وبطرياركية بيجي – بيتش، وكلاهما ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر.

وبإشارة التقرير إلى تدنيس عدد من الأماكن المقدسة الصربية، فإنه ينبهنا مرة أخرى إلى ما يمكن أن يحدث في كوسوفو مع تخفيض حجم القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وللأسف، لا يقدم التقرير تفاصيل عن جرائم الكراهية هذه، كما لا يشير إلى اعتقال أي من الجناة. إن ثقافة الإفلات من العقاب على الاعتداءات على الأماكن التي تمثل جوهر الهوية الوطنية الصربية مستمرة بلا هوادة. وندعو جميع السلطات المختصة لإعطاء أولوية للتحقيق في هذه الحوادث المؤلمة.

إن جذور الديمقراطية لم تترسخ في كوسوفو. ويعرض التقرير المقدم اليوم نتائج مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإحلال الديمقراطية لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بكوسوفو، إذ يخلص التقرير إلى أن ”المسيرة الديمقراطية في كوسوفو لا تستوفي المعايير الديمقراطية“. (المصدر نفسه، الفقرة ١٠). ويتفق هذا مع النتائج التي توصلت إليها خارطة الحرية لعام ٢٠١١ المقدمة من قبل منظمة ”فريدوم هاوس“، التي لم تصنِّف كوسوفو بوصفها ديمقراطية انتخابية.

وذلك هو السياق الذي ينبغي من خلاله فحص نتائج الانتخابات المثيرة للجدل التي نظمتها مؤخراً سلطاتُ السكان الألبان في بريشتينا. وكما يوضح تقرير الأمين العام بجلاء، فإن الممثل الخاص للأمم العام ”لم يدع إلى الانتخابات، التي لم تُنظَّم في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولن يصدّق على النتائج“. (المصدر نفسه، الفقرة ٤).

لقد كانت الانتخابات، بحسب جميع الروايات، معيبة للغاية، بالرغم من وجود ١٤ مراقبا في المتوسط في كل مركز من مراكز الاقتراع، وفقا لما ذكره التقرير. وتطلب الأمر العديد من حالات إعادة التصويت وعد الأصوات. وذكر وفد البرلمان الأوروبي لمراقبة الانتخابات في كوسوفو، وفقا لما جاء في تقرير اليوم، أن ”بعض أوجه القصور الخطيرة أكدت عدم توافر الإرادة السياسية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية، لإجراء انتخابات حقيقية وفقا للمعايير الدولية والممارسات الانتخابية السليمة“ (المصدر نفسه، الفقرة ٩).

ويشير التقرير أيضا إلى الاستنتاج العام التالي الذي خرجت به الشبكة الأوروبية لمنظمات رصد الانتخابات: ”وقوع مخالفات كثيرة أثناء الانتخابات البرلمانية في كوسوفو أثر بشدة على الثقة في العملية الديمقراطية في كوسوفو“ (المصدر نفسه، الفقرة ٩). وهذا مما يؤسف له لا سيما بالمقارنة مع المستوى الأعلى من الإنجاز في الدورات الانتخابية السابقة، أي عندما أجريت الانتخابات بدعم كامل من جميع أصحاب المصلحة، وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعرب التقرير عن القلق من أن الحالة الأمنية في كوسوفو لديها إمكانية أن يعتريها التقلب، وأنه

> ”ما زالت جرائم القتل وحالات حيازة الأسلحة غير المرخّصة وحوادث إطلاق النار تحدث بمعدّلات عالية. وظلّت الجريمة المنظمة تمثل مصدرا

للقلق في جميع أنحاء كوسوفو، وخاصة فيما يتصل بالتهريب والاتجار بالمخدّرات'' (المصدر نفسه، الفقرة ٢١).

غير أن التقرير لا يقدم تفاصيل. كما أنه لا يركز على الحالات المعاصرة المتصلة بتهريب الأعضاء البشرية. ولم ترد إلا إشارة في المرفق ١ من التقرير إلى عدة لوائح اتهام صدرت في قضية ميديكوس، وهي مؤامرة إجرامية مزعومة تهدف إلى توفير الأعضاء البشرية لعمليات زراعة أعضاء غير مشروعة. كما ذُكر بعض أولئك الذين يشتبه في تورطهم في هذه القضية في تقرير مثير للقلق بشدة اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، وهو بعنوان ''المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. ويستند ذلك التقرير إلى عدد من إفادات الشهود، فضلا عما وُصِف بأنه استنتاجات قوية لعدد من وكالات المخابرات وإنفاذ القانون الأوروبية، إلى جانب تحليلٍ أُجري لصالح حلف شمال الأطلسي. ومن المثير للقلق بشكل خاص، أنه منذ عام ١٩٩٩ – اقتباساً من التقرير – ''فضلت الجهات الدولية الفاعلة أن تغض الطرف عن جرائم الحرب التي يرتكبها جيش تحرير كوسوفو، والتركيز بدلا من ذلك على تحقيق قدر من الاستقرار على المدى القصير''. وخلص التقرير إلى القول إن ''بعض الجرائم التي يرتكبها أفراد جيش تحرير كوسوفو، بمن فيهم بعض كبار قادة جيش تحرير كوسوفو، كان يجري التستُّر عليها فعلياً، وظلت بدون توقيع أي عقاب عليها''.

ويذكر ذلك التقرير أن ما يسمى بمجموعة درينيتشا بجيش تحرير كوسوفو تورطت في عمليات غسل الأموال، وتهريب السجائر والمخدرات والأسلحة، فضلا عن الاتجار بالبشر، وأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن مصير المئات من المدنيين المختطفين. ويمضي التقرير إلى القول إن المختطفين كانوا يُرسلون من كوسوفو إلى معسكرات اعتقال سرية في شمال ألبانيا، حيث يجري اختيار العديد منهم للخضوع لعمليات جراحية قسرية قبل الإجهاز عليهم. وتُستخرج أعضاؤهم الداخلية وتباع في السوق السوداء الدولية. ويشير التقرير إلى أن تلك الأحداث وقعت قبل نشوب الصراع المسلح في كوسوفو عام ١٩٩٩ وأثناءه وبعده.

ويحدد التقرير صراحة هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو الحالي، باعتباره قائد المجموعة، ويعدّد شخصيات بارزة، بمن فيها كسافيت هاليتي، وأزيم سيلا، وفاتمير ليماج، بأنهم قاموا بـ ''بأدوار مهمة كمتآمرين مشاركين في العديد من فئات الأنشطة الإجرامية''. ويحدد التقرير أيضا أحد المستشارين الحاليين المقربين لهاشم ثاتشي، واسمه شيب موجا، على أنه أحد كبار المتآمرين المشاركين في الاتجار بالأعضاء البشرية.

ولكي تأخذ العدالة مجراها، من الضروري إجراء تحقيق كامل ومستقل في الادعاءات الجنائية المذكورة. يجب أن يقوم مثل هذا التحقيق على أساس ولاية دولية بالإضافة إلى أن يكون خاضعاً للمساءلة دوليا. ويجب أيضاً أن يكون قادراً على توفير الحماية الفعالة للشهود، وأن يقدم برنامج إعادة التوطين لضمان مصداقية الشهادات التي يدلي بها جميع الشهود. وهذه مشكلة حادة في كوسوفو، إذ إنه، كما يشير إلى ذلك معدّو التقرير، ''لقد لوحظ الخوف، الذي غالبا ما يبلغ درجة الرعب الحقيقي لدى بعض مخبرينا حالما يتم التطرق لموضوع تحقيقنا''.

ولا تملك أي مؤسسة قائمة بحد ذاتها الاختصاص أو الولاية الزمانية والإقليمية لإجراء تحقيق جدي يكون شاملا في نطاقه. ويشمل هذا بعثة الاتحاد الأوربي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

أريد أن أتوخى الوضوح في النقطة التالية، إن إسهام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لكشف ما حدث داخل كوسوفو نفسها سيكون بالغ الأهمية. غير أن هذا في حد ذاته لن يكون كافيا لأن بعثة الاتحاد لا يمكن لها أن تعمل خارج كوسوفو بينما حسب الادعاءات ذات الصلة يبدو أن عملها لا يشمل ذلك الإقليم فحسب بل يشمل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويتعين على سلطة واحدة في نهاية المطاف تنسيق عملية التحقيق وإدارة المسائل المتعلقة بالولاية القضائية وضمان إقامة العدل بطريقة مناسبة.

إن موقف جمهورية صربيا مفاده أن الحل يكمن في إنشاء آلية تحقيق مخصصة يشكلها مجلس الأمن وتكون مساءلة أمامه. وذلك كان هو الحال، في جميع القضايا السابقة التي تشمل جرائم الحرب في البلقان، بغض النظر عن الجانب الذي ينتمي إليه مرتكبو هذه الجرائم وبغض النظر عن دورهم السياسي. ولا يمكن منع بدء تصور للمعايير المزدوجة في إدارة العدالة الدولية إلا من خلال عمل مجلس الأمن. والإبقاء على نهج متسق إزاء مسألة جرائم الحرب عنصر جوهري للجهد المشترك من أجل توطيد السلام والاستقرار في البلقان.

إن القول الفصل لتقرير مجلس أوروبا مؤداه أن هدفه الوحيد اليوم التصرف باسم أولئك الرجال والنساء الذين، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية والدينية، يطمحون ببساطة إلى الحقيقة وإنهاء الإفلات من العقاب المخزي، ولا يتمنون أكثر من تمكنهم من العيش في سلام. وذلك البيان يؤطر ما تطلبه صربيا من مجلس الأمن، ألا وهو التحقق من صحة الادعاءات الواردة في التقرير، وإذا ما أثبتت الأدلة ذلك، ينبغي تقديم جميع المجرمين إلى العدالة. ولا نتوقع من المناقشة في هذا المجلس أن تنتهي عصر اليوم. ونرى أن اليوم هو بداية لجهد مشترك للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية التصدي لهذه الخلافات الشائنة. وتعتزم صربيا المشاركة بهمة في هذه العملية.

وأود أن أوضح بأنه بالنسبة لنا فإن مسألة الاتجار بالأعضاء البشرية مسألة أخلاقية وتتعلق بحقوق الإنسان في المقام الأول. وعلينا أن نتأكد من أنها لا تصور بوصفها محاولة للإنحاء باللائمة على جماعة عرقية. فلا يوجد ثمة شيء اسمه ذنب أمة بأسرها أو براءتها. فالذنب كالبراءة ليس مسألة جماعية بل مسألة شخصية.

نعتقد أن حتمية إجراء تحقيق مناسب يجب ألا تسيس ولا تربط بخلافات دبلوماسية حول كوسوفو. ولا بد أن تخدم في نهاية المطاف الحقيقة والمصالحة. إن الإنجاز الناجح شرط مسبق لإحلال السلام الدائم وسوف يمثل القطيعة النهائية مع السياسات التي روجت للقتل خارج نطاق القانون والتطهير العرقي وتجريم مجتمع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشكرك سيدتي على منحي الفرصة لإبلاغ المجلس مباشرة بالتطورات التي حدثت في الأشهر الثلاثة الماضية في جمهورية كوسوفو، وتزويده بملاحظات حكومة جمهورية كوسوفو في ما يتعلق بالتطورات السياسية الراهنة. أود أن أهنئ حسب الترتيب الأبجدي أعضاء مجلس الأمن الجدد: ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند.

إني أخاطب المجلس اليوم في هذه القاعة بالذات، حيث يصنع التاريخ وتجري حماية الأمم، في عشية الذكرى السنوية الثالثة لإعلان استقلال كوسوفو، وهو حدث يتسم بمولد بلد جديد في القارة الأوروبية. أشكر أعضاء المجلس والأمين العام وجميع الممثلين الخاصين المتعاقبين للأمين العام، بمن فيهم السيد لامبرتو زانيير، على الدور الذي قاموا به

لمساعدة منطقتنا على تحقيق سلام دائم بتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمتعددة الأعراق لكوسوفو الحرة والديمقراطية.

إنها لحظة مناسبة لتذكير أنفسنا بما وصلنا إليه اليوم، ثلاث سنوات بعد انتخاب ممثلين لشعب كوسوفو بصورة ديمقراطية وحدوا كلمتهم لتحقيق إرادة الشعب وإعلان الاستقلال. ومنذ ذلك اليوم، قبل ثلاث سنوات، نفذت حكومة كوسوفو الأحكام الهامة جدا والواردة في خطة أهتساري، الاقتراح الشامل للمبعوث الخاص للأمين العام، انسجاما كاملا مع القانون الدولي الراسخ وقرارات مجلس الأمن، كما قررت ذلك الفتوى التاريخية بشأن قانونية إعلان استقلال كوسوفو والتي صدرت في تموز/يوليه ٢٠١٠ من قبل محكمة العدل الدولية بناء على طلب صربيا.

لقد كانت هذه خطوة نهائية كبيرة في العملية الطويلة والمضنية المتمثلة في تحديد المركز النهائي لكوسوفو. وهي لحظة لم تأت قبل أوانها بتاتا، لأنه لم يكن سهلا على الإطلاق العيش في كوسوفو في العقود الأخيرة. ويجب ألا ننسى أبدا أن ميلوزيفيتش بدأ حملته الإرهابية في كوسوفو في عام ١٩٨٩ وقد أنهى في كوسوفو، بأكثر طريقة مأساوية يمكن تصورها، خطته من أجل صربيا الكبرى، التي أودت بحياة آلاف الناس الأبرياء. وهذه الآن حقيقة تاريخية ثابتة كما شهد العالم وكما تم توثيقه في النهاية في أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. مما يجعلنا نحن أبناء كوسوفو ضحايا حكم جائر دام لعقود.

إن جميع الشعوب والأمم المقهورة في العالم تعرف معنى الشعور بالحرية والكرامة. وحسبي أن أذكر حالة بارزة ونموذجية، ألا وهي حالة شعب جنوب أفريقيا الذي يعرف الشعور بالحرية بعد الفصل العنصري. لذلك، من السهل أن نفهم مدى ما عانينا نحن أبناء كوسوفو في تلك السنوات وما نشعر به هذه الأيام.

إني أتكلم هنا بالنيابة عن حكومة كوسوفو كما فعلنا دائما بطريقة صريحة ومفتوحة وشفافة. لقد شهدنا أوقاتا عصيبة خلال الشهرين الماضيين. ولعلكم تذكرون أن المحكمة الدستورية في كوسوفو قضت بأن الرئيس السابق السيد فاتمير سيديو انتهك دستور البلاد مما حمله على الاستقالة فورا في احترام كامل للإجراءات القائمة. وهذا التطور أثر في التوازن السياسي وأدى إلى انتخابات مبكرة.

لقد انخرط المرشحون للمقاعد في البرلمان في حملة انتخابية حامية الوطيس، وكادوا في بعض الأحيان أن يخرجوا عن نطاق قواعد المنافسة الشريفة. وعلى الرغم من الهجمات على موظفي الانتخابات في شمال كوسوفو، أبلغ المراقبون الدوليون بأن الحملة ويوم التصويت كانا هادئين وسلميين بصورة رائعة. وعلاوة على ذلك، قدمت أكثر من ٢٠٠ شكوى للهيئات الانتخابية من قبل جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتم معالجة تلك في زمن قياسي. وصدرت الأوامر بإعادة التصويت في عدة بلديات بما في ذلك، إعادة العد بطريقة يدوية لصناديق الاقتراع المشكوك فيها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وقد اتبعت بصورة قانونية جميع الخطوات الإجرائية والقانونية وتم احترامها، في نظام من المراجعة والتدقيق، للتأكد من أنه تمت معالجة الشكاوى بطريقة مناسبة وتم احترام إرادة الشعب. ومن الأهمية الفائقة الإشارة إلى أنه في جميع مراحل العملية عمل النظام وقامت الدولة بإيصال خدماتها وتم التقيد بصرامة بإجراءات الميزانية المناسبة من جانب حكومة تصريف الأعمال.

لقد استمعنا نحن، ممثلي كوسوفو السياسيين وزعماءها، باهتمام بالغ إلى جميع الانتقادات والاقتراحات المقدمة من أصدقائنا وشركائنا بخصوص العملية الانتخابية، وأحطنا بها علما على النحو الواجب. وهذه تمثل لحظة هامة للتفكير المتأني في مساعينا الرامية إلى تعزيز مؤسساتنا

وديمقراطيتنا. وفي المقام الأول، ينبغي التأكيد على أن مواطني كوسوفو يوطدون أقدامهم بقوة باعتبارهم مجتمعا حيويا ومستقرا يستشرف المستقبل وتُحترم فيه الحريات الفردية وتعمل المؤسسات لمصلحة جميع مواطني كوسوفو، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية.

وفي نهاية هذه العملية، قبلت جميع الأحزاب السياسية في كوسوفو بالنتائج النهائية. وبالأمس، جرى التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة جديدة بين عدة أحزاب سياسية، بما في ذلك ممثلو الأقليات، مما يوفر لمؤسسات كوسوفو النفوذ السياسي والقانوني الكامل.

ثمة مسألة أخرى تناولتها وسائط الإعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أود أن أعالجها بشكل واضح. فقد وافقت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مؤخرا على تقرير كتبه البرلماني السويسري، السيد ديك مارتي، يزعم أن قادة سياسيين بارزين في كوسوفو – ولكن ليس في كوسوفو فحسب – ضالعون في الاتجار بالأعضاء البشرية. وتقرير مارتي الذي يطلق العنان لخياله ولا يقدم أي دليل على الإطلاق، يزعم أيضا أن مسؤولين كبارا من منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة كانوا على علم بهذه الأعمال غير المشروعة المزعومة وتغاضوا عنها.

وقد رفضت حكومة كوسوفو، التي هالها التقرير، المزاعم الواردة في تقرير السيد مارتي بشكل واضح وقاطع. وفضلا عن جرح مشاعر جميع أبناء كوسوفو جرحا عميقا، فإن التقرير أضر أيضا، للأسف، بسمعتنا الدولية. ومن الجدير بالذكر أن الادعاءات الواردة في التقرير ليست بجديدة. فقد خضعت بالفعل للتحقيق الدولي، ولا سيما بمعرفة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومؤخرا، بمعرفة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونرحب بإسهام الخبراء الدوليين، مثل التصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس السابق لهيئة الإدعاء في المحكمة السير جيفري نايس، والتي تشكك في الحجج القانونية التي ساقها السيد مارتي.

ومع ذلك، فإن حكومة كوسوفو تود أن تؤكد مجددا موقفها الرسمي المتمثل في أنها ستصر، في ضوء خطورة الادعاءات، على البدء فورا في تحقيق شامل بمعرفة المدعين العامين لبعثة الاتحاد الأوروبي في الميدان. وبعثة الاتحاد الأوروبي، التي عهدت إليها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بدعم النظام القضائي المحلي، لديها الخبرة والموارد والمدعون العامون والقضاة لإجراء تحقيق شامل بشأن المزاعم المثارة. وسنتعاون تعاونا كاملا في التحقيق.

ولكن ينبغي ألا يُرتكب أي خطأ وينبغي عدم التغاضي عن أي التباس. فالحرب في كوسوفو لم تقع منذ قرون. وقد وقعت قبل ١١ عاما على مرأى ومسمع من العالم أجمع. ولا يمكن لأي تقرير أن يغير أو يعيد بشكل مصطنع بناء حالة معروفة وموثقة بوضوح بين طرف معتد وطرف معتد عليه. وطمس ذلك الفارق لا يتطابق مع الواقع؛ ولا يساعد الحقيقة؛ ولا يخدم عملية العدالة والمصالحة. وشعب كوسوفو، أكثر من غيره، بحاجة إلى إجراء التحقيقات ويطالب بها لأنه ليس لدينا ما نخفيه. وأعربت حكومة ألبانيا عن نفس الموقف الواضح والحازم وغير الملتبس.

وبخصوص إدماج الأقليات في مجتمع ومؤسسات كوسوفو، فإنه يسعدنا الإفادة بإحراز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد شارك عدد كبير من الناخبين الصرب في الانتخابات الوطنية. وللمرة الأولى، كانت هناك مشاركة أعلى بكثير للطائفة الصربية في الانتخابات التي نظمتها سلطات كوسوفو مقارنة بالانتخابات التي نظمتها الهياكل

الصربية غير المشروعة. وفاز الصرب بأكثر من ١٠ في المائة من مجموع مقاعد البرلمان، وأصبحوا جزءا أساسيا من الحكومة. وحصلت طوائف الأقليات على ٢٥ مقعدا، أي أكثر من ٢٠ في المائة من المقاعد في البرلمان. وللمرة الأولى في تاريخ الديمقراطية الفتية في كوسوفو، سيصبح سياسي صربي في القريب نائبا لرئيس الوزراء.

ونجاح اللامركزية وقبول طائفة الأغلبية بالآليات الدستورية التي تحمي الأقليات يمثلان نجاحا لا يمكن التشكيك فيه. وقد أنشئت بلديات جديدة. وبمساعدة المجتمع الدولي، يجري حاليا تجهيزها لخدمة سكانها في ظل ما حدث مؤخرا من تطبيق اللامركزية في السلطة.

وشرعت جمهورية كوسوفو في تنظيم أول تعداد للسكان منذ عام ١٩٨١، بمساعدة المجتمع الدولي ودعم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وسيجري التعداد في نيسان/أبريل. ومن المهم بشكل أساسي أن نرى استمرار الاتجاه الإيجابي لمشاركة الصرب في المؤسسات المحلية وأن يصبح نشطا في التعداد المقبل. وقد وُضعت أحكام خاصة وأُعدت استبيانات إضافية بمساعدة المكتب الإحصائي لأخذ لاجئي كوسوفو من جميع الطوائف الذين لم يعودوا يقيمون في كوسوفو في الحسبان. ونحث المجتمع الدولي على الدعوة إلى المشاركة الكاملة للطائفة الصربية في العملية. وهذا أمر هام بشكل خاص في شمال ميتروفيتشا، حيث نريد أن نرى العمليات الديمقراطية وقد تمخضت عن ظهور هيئات قانونية ورسمية، مع وجود مؤسسات تعمل في إطار حكومة كوسوفو.

وفي عام ٢٠٠٥، وخلال شهور من المحادثات في فيينا، وفرت النوايا الحسنة سلطة محلية لم يسبق لها مثيل للأقلية الصربية. وهم يستخدمون هذه الحقوق الآن في جميع أنحاء كوسوفو، باستثناء شمال ميتروفيتشا حيث أصبح المشهد السياسي رهينة لهياكل موازية ضالعة في الجريمة والتهريب، كما هو معروف ومسلم به على نطاق واسع. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإننا نخسر ما لا يقل عن ٤٠ مليون يورو سنويا بسبب التهريب غير المشروع عبر المعبرين الحدوديين ٣١ و ١. ونتوقع أن تفي صربيا بتعهدها بمكافحة الجريمة والفساد من خلال مساعدة بعثة الاتحاد الأوروبي وحكومة كوسوفو في إعادة إرساء المبدأ نفسه للعمليات المتكاملة لتحصيل الضرائب، المنفذ في نقاط الحدود الأخرى لكوسوفو مع صربيا وجيرانها.

بينما نحيط علما بالشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص زانيير بخصوص موقف إدارة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا، نود أن نُذكر الجميع بأن دافعي الضرائب في كوسوفو يدفعون حاليا، من خلال حكومة كوسوفو، أكثر بكثير من ٥٠ في المائة من إجمالي الميزانية التشغيلية للأمم المتحدة في ميتروفيتشا، مما يساهم مساهمة كبيرة في وجود الأمم المتحدة في الميدان ويجعلهم بمثابة دعامة هامة لها. كما نصر على أن المركز الحيادي الحالي للأمم المتحدة يعني ذلك بالضبط، أي أن الأمم المتحدة لا تستبعد حق كوسوفو في أن تُسمى دولة وفي أن تحظى بالاعتراف كدولة. وفي بعض الأحيان، لا تكون هذه النقطة واضحة على أرض الواقع.

وأود أن أوجه نداء إلى جمهورية صربيا اليوم. وهو ليس النداء الذي كان بالإمكان توجيهه في الأحوال العادية لو كانت صربيا ناضجة بالقدر الكافي لتقديم الإيماءة العظيمة بالامتثال للواقع والاعتراف بكوسوفو، وبالتالي ضمان فتح فصل جديد في منطقة البلقان. إنه نداء أكثر تواضعا من ذلك بكثير إلى صربيا لكي تحترم الإطار نفسه الذي تعمل كوسوفو في ظله باعتبارها دولة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

وعلى سبيل المثال، فقد رخصت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لشركتين من شركات خدمات الهاتف المحمول في إطار قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. ومن ثم، فإن أي عمليات أخرى تديرها السلطات الصربية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإصرار جمهورية صربيا على الإبقاء على عمليات الهاتف الجوال في كوسوفو انتهاك واضح للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكذلك، فإن سلطات كوسوفو تمارس سلطتها الأصيلة في إصدار لوحات أرقام السيارات في مدن كوسوفو. ولا تملك السلطات الصربية ذلك الحق منذ عام ١٩٩٩. ولا يمكن لصربيا ببساطة أن تأمل في مواصلة إصدار لوحات لمركبات في مدن كوسوفو من على بعد مئات الأميال في بلغراد.

أما في حالة المجال الجوي، فإن اتفاق كومانوفو والقرارات اللاحقة للأمم المتحدة والهيئات الأوروبية المنظمة للمجال الجوي قد أعطت كوسوفو الحقوق الكاملة للسيطرة على مجالها الجوي. وجميع جارات كوسوفو، فيما عدا صربيا، وجميع شركات الطيران الدولية تقبل بهذه الحقيقة. وما زالت صربيا تحظر دخول الطائرات التي تبدأ رحلاتها من كوسوفو إلى المجال الجوي الصربي، متجاهلة بذلك، مرة أخرى، معظم النقاط الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفتوى محكمة العدل الدولية.

وأمامنا العديد من النقاط الأخرى التي تستحق المناقشة، والتي من أجلها نرجو أن تتبع الحكومة الصربية نهجاً جديداً وواقعياً. وعليها أن تقر بالحقيقة الأساسية المتمثلة في أن كوسوفو دولة منفصلة عن صربيا. وهي تحتاج إلى إنشاء سبل كثيرة للتواصل مع كوسوفو بوصفها شريكاً على قدم المساواة، وأن تكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بالمفقودين في الحرب وأن تعالج مسائل مثل مكافحة الجريمة، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والرياضة والثقافة والتراث. وحكومة كوسوفو تتطلع إلى الانخراط في محادثات هادفة مع حكومة صربيا في المستقبل القريب بشأن كل هذه المواضيع الهامة، بتيسير من الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة. ونتيجة للتحسن المطرد في الحالة الأمنية، واصلت قوة كوسوفو خطتها لتخفيض مستوى القوات، التي سوف تنخفض إلى ٥ ٠٠٠ جندي. وحين نذكر عام ١٩٩٩ والعملية العسكرية – الإنسانية الواسعة النطاق التي شارك فيها أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من الجنود والأفراد المدنيين الدوليين، فإننا ندرك المسافة التي قطعناها لجعل كوسوفو قصة نجاح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن كوسوفو واجهتها مهمة إثبات متانة مؤسساتها في التغلب على أزمة سياسية وتنظيم انتخابات مبكرة، يسرني أن أؤكد أن هذا لم يؤثر على الاعتراف الدولي المتوالي بكوسوفو كعضو على قدم المساواة في أسرة الأمم. ومنذ آخر تقرير قدمته، اعترفت خمس أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو كدولة مستقلة وذات سيادة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومات كيريباس وتوفالو وقطر وغينيا – بيساو وعمان. وهذا إنما يثبت أن هذه العملية لا رجعة عنها وتبقى هي المسار القانوني والمستدام سياسياً الوحيد أمامنا جميعاً للمضي قدماً بجدول أعمالنا للتنمية وتطوير الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

ولأننا ننشغل كثيراً بالأخبار السيئة، فإننا أحياناً ننسى أن الحياة مستمرة في كوسوفو والبلقان. ولم نعد ننشغل بقضايا الحياة والموت، بل تشغلنا أكثر المشاكل النمطية لمجتمع في مرحلة انتقال. والواقع أن تقاريرنا إلى

أصحاب الشأن الدوليين تتزايد حول قضايا ذات أهمية حقيقية، مثل انتخاب قادة أفضل، وأن يكون لدينا وسائط إعلام حرة، وكبح الفساد، ومكافحة الجريمة المنظمة وتأمين شبكة دعم اجتماعي لمن هم أشد احتياجاً، ولا نتكلم كثيراً عن المركز أو الحدود. وهنا، تكمن الفرصة أمامنا. فكل من صربيا وكوسوفو تريد أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولا بد أن نفعل ذلك لأن شعبينا يطلبان منا ذلك.

إن عملية إنشاء معايير واضحة وشفافة ويمكن قياسها للتقدم في الإصلاحات الداخلية وعلاقات حسن الجوار من شأنها أن تدفع الحوار قدماً بين جمهورية صربيا وجمهورية كوسوفو. ولقد شهدنا بالفعل المواءمة الضرورية حين قدمت حكومة صربيا النص الجديد لقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ بقبول فتوى محكمة العدل الدولية. وحكومة كوسوفو ستكون مختصة وقادرة على دعم برنامج الاتحاد الأوروبي والوفاء بما قطعناه على أنفسنا من وعود خلال الحملة الانتخابية. ونتوقع من حكومة الصرب أن تتخذ الخطوة النهائية الضرورية وتقبل بكوسوفو شريكاً على قدم المساواة.

والحوار القادم يتيح لكوسوفو وصربيا فرصة فريدة. ونحن في كوسوفو ننظر إلى هذا الحوار لا كغاية في حد ذاتها، بل كأداة لإرساء أسس جديدة في المنطقة. إننا لا نستطيع أن نغير التاريخ، ولن نغيره؛ فهو يتواصل. ولا يمكن، بل ولا ينبغي أن ننسى الماضي أو نمحوه. ولكن، ربما استطعنا أن نتعلم منه درساً بشأن ما لا ينبغي أن يحدث مرة أخرى أبداً. ولا نستطيع أن نغير جغرافيتنا. فكوسوفو وصربيا ستعيشان جنباً إلى جنب كجيران أبد الدهر. ولكننا نستطيع أن نغير المستقبل والإرث الذي سنتركه وراءنا لأطفالنا. وفي أيدينا الآن أن نتأكد من أنهم سيرثون منا منطقة مزدهرة تنعم بالسلام. وهذا سيتطلب التزاماً وريادة في كل من البلدين. وأنا هنا لكي أؤكد لمجلس الأمن أن كوسوفو مستعدة.

السيدة زيادة (لبنان): أود أن أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية، وأرحب بوزير خارجية صربيا السيد فوك يريميتش، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيدة فلورا شيتاكو على بيانها. واسمحوا لي أن أبدي ما يلي:

يرحب وفد بلادي بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تيسير الحوار والمصالحة بين مختلف المجموعات، ونحثها على مواصلة مساعيها في مجال صون الأمن والاستقرار، وفي مجال تسهيل مشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية، كما في مجال تلبية الاحتياجات الاجتماعية لمختلف المجموعات، لا سيما في الشمال، بالتنسيق والتعاون مع الأطراف المحلية والدولية الفاعلة. وانطلاقا من هذا الدور البناء الذي تقوم به البعثة، نحث جميع الأطراف على تقديم الدعم اللازم لتمكينها من تنفيذ ولايتها، وعلى الامتناع عن نشر معلومات غير دقيقة عن أنشطتها، مما يؤدي إلى عرقلة عملها وتعريض موظفيها للخطر. ونرحب باستمرار التنسيق بين بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونعرب عن ارتياحنا لبقاء الحالة الأمنية هادئة نسبيا. إلا أنه يتعين القيام بجهود حثيثة لمكافحة الجريمة المنظمة التي تشكل، بحسب تقرير الأمين العام، مصدرا للقلق في مختلف أنحاء كوسوفو. كما أن الوضع في شمال البلاد لا يزال هشا، حيث تستمر المضايقات والحوادث الأمنية في إشاعة أجواء التوتر والريبة بين المجموعات. ومن المهم أن توفر القوى الأمنية في ظل هذه الأجواء أكبر قدر ممكن من الأمن للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم، وأن تمتنع الأطراف كافة عن الأعمال الاستفزازية التي تضر بالعيش المشترك. إن

الشعور بالأمن والاطمئنان واحترام التنوع أساسي أيضا في موضوع اللاجئين، كونه يمهد لتهيئة أجواء إيجابية تشجع عودتهم الآمنة والكريمة. وإذا كانت هذه العودة قد شهدت زيادة عام ٢٠١٠، فإن معدلاتها لا تزال منخفضة.

على صعيد آخر، نعرب عن أسفنا للمخالفات التي شابت الانتخابات النيابية الأخيرة، مما أثر على الثقة في العملية الديمقراطية في كوسوفو، بالرغم من التصحيح الجزئي لهذه الشوائب عبر إعادة التصويت في عدد من المراكز. وقد شكل ارتفاع نسبة مشاركة صرب كوسوفو القاطنين جنوب نهر إيبار تطورا إيجابيا ومهما في هذه الانتخابات.

ولعله من المهم، في هذه المرحلة، التركيز على تشكيل حكومة تعكس طموحات الشعب وتكون قادرة على تحسين ظروفه المعيشية. كما نأمل أن يتم اغتنام الزخم الذي ولده قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للبدء في التحضير الجدي لحوار صريح وبناء بين بلغراد وبريشتينا في أقرب فرصة ممكنة. ومن المهم أن ترافق ذلك مساع لتحقيق المصالحة وبناء الثقة بين المجموعات في كوسوفو، بما يسمح لهذه المجموعات بتحسس المكاسب المتبادلة التي سيثمر عنها الحوار.

من جهة أخرى، ننوه بالتعاون القائم بين حكومة صربيا وسلطات كوسوفو مع لجنة تنفيذ الترميم في مجال حماية المواقع الأرثوذكسية الصربية. وفي هذا الإطار، نوافق الأمين العام على الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه السلطات الروحية في تبني مواقف منفتحة تؤدي إلى مد الجسور بين المجموعات بما يحمي المواقع المذكورة ويعزز أجواء المصالحة.

أخيرا، وفي ما يخص اعتماد لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارا بشأن تقرير المقرر الخاص السيد ديك مارتي المعنون ”المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“، فإننا نأمل إيجاد السبل القانونية الأنسب لبلورة الحقيقة، بعيدا عن التسييس، بما يحقق تطلعات أهالي كوسوفو وبما يؤدي إلى إحقاق العدالة لعائلات الضحايا.

ونؤكد، بما يتجاوز هذه الأحداث، على أهمية مكافحة الفساد والشفافية والمحاسبة كركائز أساسية لبناء مؤسسات مستقرة وسلام مستدام.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن ترحب بالسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، مرة أخرى في مجلس الأمن وأن تشكره على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، ونشكرهما على بيانيهما.

وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يتعلق جزء من ولاية البعثة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، بالتنسيق مع القيادة في كل من بلغراد وبريشتينا. تلك جوانب مهمة من ولاية البعثة، يؤيدها وفدي تأييدا قويا. إن تعزيز الحوار والمصالحة بين الجانبين جزء لا يتجزأ من تنفيذ تلك الولاية الرامية إلى ضمان الأمن المستدام والسلام الدائم في كوسوفو.

وتحث جنوب أفريقيا الجانبين على البدء في تسوية المسائل العالقة عن طريق الحوار البناء المباشر، كما يطلب قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤. وبالإضافة إلى ذلك، إننا نعتبر أنه من المهم مواصلة تنفيذ أنشطة ولاية البعثة التي تهدف إلى تعزيز المصالحة، مثل معالجة مسائل الأشخاص المفقودين وعودة الأشخاص المشردين وحماية المواقع التراثية الدينية والثقافية.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء الهجمات التي أفادت بها وسائل الإعلام على البعثة في كوسوفو وجميع الهجمات التي تهدف إلى تقويض شرعية البعثة وفقا للولاية الصادرة من مجلس الأمن. ونحث الطرفين على مواصلة دعم البعثة في تنفيذ ولايتها.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق لأن المأزق السياسي الحالي يقوض السلام والاستقرار في المنطقة، ومن ثم مواصلة تقويض الإمكانات الكاملة للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وحيث أن الحوار ضروري للتسوية السلمية للأزمة، فمن المهم أن تبدأ بلغراد وبريشتينا حوارا كاملا بشأن الأمور العالقة بينهما للتوصل إلى تسوية مستدامة للحالة في غرب البلقان.

ولذلك يدعو وفدي السلطات في بريشتينا إلى بذل كل الجهود للتوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يتيح لها بدء عملية الحوار. كما ندعو الجانبين إلى بدء هذه المحادثات بحسن نية وأن يكونا مستعدين للاستماع وتقديم تنازلات، بهدف التوصل إلى اتفاق.

إن ضرورة التصدي للمسائل التي تهم السكان في كوسوفو بشكل مباشر لها تأثير على المصالحة. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في عودة الأشخاص المشردين، لكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء نقص الموارد للتصدي للعودة القسرية في كوسوفو. وهناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل للتصدي للتحديات التي تجري مواجهتها حاليا.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقدم المحدود الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، ولاحظنا دعوة الأسر الصربية والألبانية الكوسوفية لأن يعقد الفريق جلسات إحاطات إعلامية مشتركة. وفي رأينا، ستواصل هذه الجلسات الإسهام في إقامة اتصال مباشر بين شتى الطوائف، خاصة الطائفتين الصربية والألبانية، والذي، نعتقد أنه يسهم بشكل مباشر في جهود المصالحة. والمثال الآخر على التقدم المحرز في ما يتعلق بالمصالحة هو العمل الذي أنجزته لجنة تنفيذ الترميم بشأن ترميم المواقع الدينية والتراثية.

إن التقدم الهش صوب تحقيق الاستقرار يقوضه أيضا استمرار الحالة المتقلبة في شمال كوسوفو/ميتروفيتشا. من الضروري احترام البعثة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن في أنحاء كوسوفو وعدم تقويض سلطتها. ولا بد أن تمتنع جميع الأطراف عن الإقدام على أي أعمال استفزازية ولا بد أن تحترم التواجد الدولي في أنحاء كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، تشعر جنوب أفريقيا بالقلق من أن التقدم المحدود المحرز في المصالحة يمكن أن تقوضه أيضا الادعاءات المثيرة للانزعاج بتهريب الأعضاء البشرية ضد عدة شخصيات سياسية بارزة في كوسوفو. من الضروري التحقيق في تلك الادعاءات بصورة كاملة ودقيقة، وترى جنوب أفريقيا أنه لا بد من القيام باستجابة دولية مناسبة تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب.

من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في كوسوفو. وما برحنا مستعدين للعمل مع المجلس لكفالة تنفيذ ولاية البعثة تنفيذا كاملا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية، أن أرحب بحضور معالي وزير خارجية صربيا والسيدة فلورا تشيتاكو، ممثلة كوسوفو، اللذين جاءا إلى المجلس ببيانيين مهمين يستحقان الاهتمام بهما والنظر فيهما بشكل كامل. كما أعرب عن التقدير للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، التي تشهد على أهمية الولاية والإسهام الكبير الذي تقدمه البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تابعت كولومبيا باهتمام الانتخابات الأخيرة وأنشطة بناء المؤسسات في كوسوفو. ونؤمن بأن الديمقراطية الفعالة جوهرية لتقوية الحوكمة وزرع الثقة في نفوس المواطنين وتهيئة بيئة قوامها المزيد من الوئام بين الكوسوفيين من جميع الطوائف، وجوهرية كذلك للتحسين المتواصل للعلاقات مع بلدان المنطقة.

ونشاطر القلق فيما يتصل بما يمكن أن تتركه الأحداث التي تزامنت مع انتخابات ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والمشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2011/43)، من أثر على تطور الحوار بين برشتينا وبلغراد. ويحدو كولومبيا الأمل بأن الالتزام الثابت الذي تعهد به الجانبان سينعكس في خطوات ملموسة عن طريق الاستفادة من استعداد الاتحاد الأوروبي تيسير العملية، وهو ما رحبت به الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي في قرارها ٢٩٨/٦٤.

ويمكن للدعم الإقليمي أن يساعد على التقريب بين برشتينا وبلغراد وأن يتيح منظورا أوسع لمعالجة المسائل والخلافات بين البلدين، على أن تؤخذ في الاعتبار تجربة ومشاركة المنظمات الإقليمية في عملية تثبيت الاستقرار في كوسوفو دعما لولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو).

لقد أتيحت لنا يوم أمس فرصة الاستماع إلى وزير خارجية ليتوانيا (انظر S/PV.6481) الذي أشار، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى بعض من مساهمات منظمته في كوسوفو. وعلى نفس المنوال، سلط تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي أدلى بها السيد زانيير الضوء على تعاون وتنسيق بعثة كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية التابعة لحلف الناتو. ومن الملائم في ذلك السياق أن يقدم مجلس الأمن دعمه القاطع لعملية الحوار بين برشتينا وبلغراد وأن يواصل في الوقت ذاته مساندة الجهود المبذولة تشجيعا لقيام بيئة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والتعدد الثقافي في جميع ربوع كوسوفو.

ويشير تقرير الأمين العام إلى تكرار وقوع الحوادث والتوترات ذات الطابع الطائفي، لا سيما في شمال كوسوفو. ويتحتم على سلطات كوسوفو كفالة الاحترام اللازم والتنسيق فيما يتصل باختصاصات بعثة كوسوفو في كل أرجاء أراضي البلد كافة، بما في ذلك المنطقة الشمالية من البلد. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي الاتفاق على الاستراتيجيات التي تشجع على زيادة الاتصالات والتبادلات فيما بين مختلف المجتمعات المحلية. وإن التجارب الإيجابية فيما يتصل بالحوار بين الأديان وتعمير وصيانة مواقع التراث الثقافي في الميدان في كوسوفو تشكل قنوات ينبغي استكشافها أكثر في سبيل تعايش بين الطوائف أكثر وئاما.

وتعتبر كولومبيا الإشارة إلى الارتكاب المحتمل لجرائم الحرب المتصلة بالاتجار المحظور بأعضاء الجسم في كوسوفو أمرا خطيرا جدا. وينبغي لمجلس الأمن أن يقيّم هذه المسألة في ظل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمة العدالة في النهوض بالسلام، وأن يقرر بعد ذلك الطريق الذي يجب أن يُسلك.

وتؤيد كولومبيا عمل بعثة كوسوفو الهادف إلى توطيد أسس بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تمكينية في البلد تؤدي إلى سلام واستقرار أكيدين في البلقان.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام زانيير على إحاطته الإعلامية. وأرحب كذلك بحضور السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، بيننا اليوم. لقد استمعت إلى بيانه باهتمام شديد، وكذلك إلى بيان السيدة فلورا تشيتاكو.

في الوقت الحاضر تتسم الحالة في كوسوفو إجمالا بالهدوء. ولكنها تظل معقدة وهشة. ونشعر بالقلق من التوترات بين المجتمعات المحلية الموجودة في كوسوفو.

الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. وقد تمسكنا دائما بالرأي بأن لمسألة كوسوفو صلة بالسلام والاستقرار في البلقان، وفي الحقيقة في أوروبا بأسرها. لذلك فإن الأطراف المعنية ينبغي لها أن تجد حلا تفاوضيا، ضمن إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يكون مقبولا لدى الطرفين. والصين تشجع على بدء الحوار بين مختلف الأطراف بهدف إيجاد حل ملائم للمسائل المعلقة.

القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل صالحا ويظل أداة قانونية هامة لحسم مسألة كوسوفو. والصين تؤيد العمل الذي تواصل الاضطلاع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو) بما يتسق والولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وإننا ننادي بإعطائها دورا أكبر في حل المشاكل في كوسوفو. ويجب على الأطراف المعنية كافة أن تكفل أمن موظفي بعثة كوسوفو وأن تيسر لهم ظروف العمل المثلى.

وتشعر الصين بقلق شديد حول الاتجار المحظور بأعضاء الجسم في كوسوفو، حسبما جاء في تقرير الأمين العام (S/2011/43). إن أي انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي لا يجوز السماح بها أبدا. والصين تتفهم مشاعر القلق المشروعة التي تراود صربيا وتؤيد قيام الأمم المتحدة بفتح باب التحقيق في هذه المسألة.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد البوسنة والهرسك أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/43) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو). ونشيد كذلك بالسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوسوفو، على إحاطته الإعلامية عن آخر التطورات في كوسوفو، وكذلك بموظفي بعثة كوسوفو على جهودهم.

ونرحب بمشاركة معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وكذلك بمشاركة السيدة فلورا تشيتاكو، في جلسة اليوم.

البوسنة والهرسك تثني على بعثة كوسوفو، التي تعمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باضطلاعها بدورها في صون السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونقدر جهود بعثة كوسوفو في التشجيع على عملية المصالحة وتيسير الحوار البناء والتعاون الإقليمي، وكذلك تركيزها على الوساطة بين المجتمعات المحلية وتقديمها الدعم للأقليات الطائفية.

أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدت التطورات السياسية في كوسوفو، لا سيما الانتخابات غير العادية التي أجريت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وما أعقبها، إلى بطء الزخم الذي تولد بقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ المتخذ في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي رحب باستعداد الاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار بين برشتينا وبلغراد. ونأسف من أن بعثة كوسوفو قد استُبعدت من عملية انتخابات الجمعية الوطنية وتعذر عليها بالتالي أن تصادق على النتائج. ونلاحظ أيضا أن الانتخابات جرت في جو سلمي و لم تتسبب في تفاقم توترات إضافية بين السكان. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الهام أن يحافظ جميع أصحاب المصلحة على نهجهم الإيجابي البناء نحو الحوار من أجل معالجة وحل المسائل المعلقة، مما يساهم مساهمة كبيرة في توطيد دعائم السلام والاستقرار والمصالحة.

وتود البوسنة والهرسك أن تعرب عن قلقها الشديد فيما يتصل بالادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص

دك مارتي المعنون ”المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار المحظور بأعضاء الجسم في كوسوفو“.علاوة على ذلك، نرحب باستعداد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للنظر في أي دليل قد يعثر عليه المقرر الخاص، واستعدادها لتقديم دعمها الكامل لأي تحقيق قد يُجرى مستقبلاً في هذه المزاعم.

لقد أحطنا علما بأن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت هادئة نسبيا، على الرغم من بعض الحوادث، لا سيما في شمال كوسوفو، حيث لا تزال الحالة حساسة وهشة سياسيا، حسبما جاء في تقرير الأمين العام. وفي سياق تحسين الحوار وبناء الثقة بين المجتمعات، تشجعنا التطورات الأخيرة في البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو التي جرى تطبيق اللامركزية فيها مؤخراً، وقامت بتنفيذ مشاريع رأسمالية بتكلفة مليون يورو لكلٍّ واحدة منها، مقدمة من ميزانية بريشتينا لاستخدامها بشكل رئيسي كاستثمارات في مجالات الطرق والمياه والصرف الصحي وغيرها من مشاريع الهيكل الأساسي المحلية.

وعلى الرغم من أن عدد العائدين طوعاً من الأقليات لا يزال منخفضاً، فإننا نرى في وجود زيادة في أعداد العائدين مقارنة بالعام السابق أمرا مشجعا. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لخفض التوتر ولفت الانتباه إلى الاحتياجات المشتركة، مع تأكيدنا على أهمية توفير الظروف المؤاتية لاستدامة عملية العودة. وعلاوة على ذلك، قامت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتيسير القيام بعدة زيارات استكشافية وإبلاغية، مما أتاح الفرصة للمشردين لزيارة ممتلكاتهم وإجراء تقييمات مباشرة للظروف في المجتمع المتلقي.

وفيما يتعلق بحكم القانون، نؤكد من جديد دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، اللتين تعملان في إطار الموقف المحايد للأمم المتحدة. كما نؤيد الممارسة الحالية المتمثلة في التعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي – هذا الأخير موجود من خلال القوات التابعة لقوة كوسوفو – ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا موقفنا الثابت المتمثل في أن للاستقرار والأمن في كوسوفو أهميةً كبيرة لتحقيق السلام الدائم والرخاء في منطقتنا. ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدور مهم في دعم تطلعات بلدان المنطقة نحو الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية الأطلسية، على التوالي.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية يريميتش، ووزيرة الخارجية بالنيابة شيتاكو، في المجلس وأشكرهما على تعليقاتهما. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شعب كوسوفو بحلول الذكرى السنوية الثالثة لاستقلاله التي تحل غدا ١٧ شباط/فبراير. وفي هذه السنوات الثلاث، أظهرت كوسوفو التزاماً بتطوير المؤسسات الديمقراطية والاضطلاع بدور مسؤول في منطقة الجوار وفي المجتمع الدولي الأوسع.

واسمحوا لي أيضا بأن أستعير لحظة لأهنئ شعب صربيا بمناسبة الاحتفال بعيده الوطني في ١٥ شباط/فبراير. فإن صربيا أيضا قد أظهرت التزاماً بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان.

وتدعم الولايات المتحدة تطلعات البلدين لتحقيق السلام الدائم والازدهار واستكمال اندماجهما الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو، بهدف تحسين نوعية الحياة لمواطنيهما، ودعم كلا البلدين وهما يحرزان التقدم على مساريهما لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط إضافية. أولا، حققت كوسوفو، في ثلاث سنوات من استقلالها، تقدما كبيرا في بناء ديمقراطيتها. فقامت بإدارة الانتخابات البلدية في ٢٠٠٩ وأجرت بتعجُّل انتخابات الجمعية الوطنية في نهاية العام الماضي. وبتنفيذ اللامركزية، انتقلت الحكومة لتكون أقرب إلى الناس، وأنشأت كوسوفو بلديات ذات أغلبية صربية، مما عزز تحسين المشاركة السياسية في مجتمعات الأقليات. ومع ذلك، نلاحظ حدوث مخالفات خطيرة في بعض المناطق خلال الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر. إلا أن المؤسسات الانتخابية والقضائية في كوسوفو استجابت على الفور وبالشكل الملائم فقامت بإجراء عمليات إعادة تصويت. وخرج صرب كوسوفو من مناطق جنوب نهر إيبار بأعداد قياسية للمشاركة في انتخابات كانون الأول/ديسمبر. وهذا دليل جيد على فوائد اللامركزية، وتحسّن الحالتين الأمنية والسياسية في كوسوفو. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل يتعين القيام به لتعزيز النظام الانتخابي، ونحن ننضم إلى الشركاء الدوليين في الدعوة إلى مزيد من الإصلاحات الانتخابية. وهذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات الملحة في انتظار المجلس والحكومة الجديدين في الأيام المقبلة.

بيد أن الأمر ليس مشجعاً بالقدر نفسه في شمال كوسوفو. إن مشاركة الأقلية الصربية في السياسة والإدارة البلدية عنصر حيوي لنشوء ديمقراطية مزدهرة متعددة الأعراق. ونشعر بالقلق لأن الصرب في شمال كوسوفو الذين شاركوا في مؤسسات حكومة كوسوفو يواجهون معارضة منظمة من جانب المؤسسات الموازية، التي تستخدم العنف والتخويف لمنع الديمقراطية والتنمية التي ترسخت في المجتمعات الصربية في بقية أنحاء كوسوفو. كما أن من المقلق، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2011/43)، أن استهداف العاملين الدوليين في شمال كوسوفو قد شهد ازدياداً.

ثانيا، لحكم القانون أهمية قصوى في تحقيق الاستقرار والتقدم في منطقة البلقان. وتأخذ الولايات المتحدة أي مزاعم عن ارتكاب اعتداءات جنائية على محمل الجد، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الحرب. وبالتالي فإننا نتعامل بجدية مع المزاعم الواردة في تقرير المجلس الأوروبي – وهي دعاوى سبق أن حققت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وندعم دعماً كاملا قيام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإجراء تحقيق شامل وواف ونزيه. فالبعثة لديها الاختصاص والولاية للتعامل مع جرائم الحرب. وقد سبق لها أن تعاملت مع قضايا مشابهة في الماضي، وسيقف خلفها الاتحاد الأوروبي وشركاؤه بكل ثقلهما. ونرحب بالدعم الذي أعلنته حكومتا كوسوفو وألبانيا لإجراء هذا التحقيق. ولا نعتقد أن إنشاء آلية مخصصة تابعة للأمم المتحدة أمراً ضرورياً أو ملائماً في ضوء ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة. يجب أن تستمر عملية المصالحة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة البلقان. ومما يشجعنا أن العودة الطوعية شهدت ازدياداً عام ٢٠١٠، إذ بلغ عدد العائدين من صرب كوسوفو تقريباً ضعفي ما كان عليه عام ٢٠٠٩. ونلاحظ أيضا أن قوة كوسوفو التابعة لحلف شمال الأطلسي مستمرة في نقل المسؤوليات عن حماية الممتلكات الأرثوذكسية الصربية إلى شرطة كوسوفو بدون وقوع أي حوادث. إن

حماية ودعم التراث الديني والثقافي لجميع الطوائف في كوسوفو أمر بالغ الأهمية من أجل جهود المصالحة. ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة في تيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها ميّسر الاتحاد الأوروبي لحماية التراث الديني والثقافي، وندعو الأعضاء الآخرين للمساعدة في هذه الجهود وما يماثلها. لقد خصصت الولايات المتحدة مؤخرا مبلغ ١,٤ مليون دولار للمحافظة على التراث الثقافي ولمشاريع الترميم في جميع أنحاء كوسوفو.

واسمحوا لي بأن أجدد التأكيد على التزام الولايات المتحدة بأن تكون كوسوفو مستقرة ومزدهرة وديمقراطية وأن تتمتع بتعاون حقيقي مع صربيا ومنطقة البلقان.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا شيتاكو، وزيرة الخارجية بالنيابة بجمهورية كوسوفو، على وجودهما هنا اليوم وعلى البيانين اللذين أدليا بهما. وأرحب أيضا بالسيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، ونثني على العمل الذي يقوم به هو وجميع موظفي بعثته في كوسوفو.

تحتفل كوسوفو غداً بالذكرى السنوية الثالثة لاستقلالها. ما هو تقييم التطور الذي حققته هذه الدولة الفتية؟ بادئ ذي بدء، يجب على الجميع الاعتراف بأن الخوف الذي أعرب عن البعض من أن الفوضى ستعم مع إعلان الاستقلال لم يكن له أي أساس. إن الإطار المؤسسي الذي وضعته كوسوفو لنفسها تحترمه سلطاتها ويؤيده سكانها. فقد أجريت الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر. وسارت العملية سيرا حسنا، وبشكل عام كانت أفضل من العديد من البلدان الأخرى الأطول عمرا من كوسوفو.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2011/43)، فإن مستوى مشاركة صرب كوسوفو في هذه الانتخابات كان الأعلى منذ عام ٢٠٠١. ولمجلس الأمن كل المبررات ليهنئ نفسه على هذا. وبصرف النظر عن مواقفنا بشأن مسألة المركز، فإن هذا المعدل العالي من المشاركة يبرهن على الدرجة الكبيرة من النضج لدى السكان، ويبين استعدادهم لاقتسام مستقبلهم المشترك.

واليوم، بلغ عدد الدول التي اعترفت بكوسوفو ٧٥ دولة، وكل اعتراف يضفي مزيدا من الاستقرار على كوسوفو وعلى المنطقة بأسرها. ولكن هذه الاعترافات غير كافية. بل يجب على كوسوفو أن تحرز تقدما في العديد من المجالات. ولا بد من تعزيز سيادة القانون، ويجب أن يتحقق ذلك من خلال تعزيز المؤسسات ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ولا بد من ترسيخ المؤسسات القضائية.

يصف الأمين العام في تقريره الحالة الأمنية بأنها تتسم بالهدوء النسبي، غير أنها تنطوي على إمكانية أن يعتريها التقلب. ولئن كانت الحوادث، لحسن الطالع، أقل تواترا عما كانت عليه قبل بضع سنوات، لا يزال يوجد العديد منها. ومن غير المقبول، أن تستهدف المركبات التي يقودها الصربيون بقذفها بالحجارة، حتى لو كانت هذه الهجمات رمزية أساسا.

وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال التي يقوم بها المتطرفون الصربيون من شمال كوسوفو غير مقبولة بنفس القدر. فأعمال التخويف والضغط التي يمارسها هؤلاء المتطرفون والموجهة ضد الصرب في شمال كوسوفو والتي كانت ترمي إلى منعهم من العيش في ظروف جيدة مع الطوائف كافة، يجب عدم التساهل معها. إن تجربة الصرب الذين يعيشون في جنوب نهر إيبير، ولا سيما في البلديات الجديدة التي أنشئت بموجب خطة أهتيساري، تبين أن التعايش السلمي ممكن.

ولا بد من البدء قريبا بعملية الحوار بين الدولتين الجارتين. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتيسير هذا الحوار الذي نأمل أن يبدأ ما أن يتم تشكيل حكومة كوسوفو. وهذا الحوار، الذي سيتعين فيه التطرق إلى المواضيع الفنية ذات الاهتمام المشترك، لكي يكون مثمرا ويحقق نتائج ملموسة للسكان، يجب أن يجري بدون تدخل بلد في إقليم البلد الآخر.

إن جميع الدول في يوغوسلافيا السابقة قد مُنحت نفس الفرصة لتحقيق الاندماج الأوروبي. وكل واحدة منها تحقق تقدما في عملية التقارب الأوروبي وفقا لوتيرتها الخاصة بها. وقد انضمت بالفعل إحدى هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي.

غير أن أهوال سنوات الحرب لا تزال حاضرة في أذهان السكان المعنيين، لقد قامت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعمل مثالي وكفلت إقامة العدل. ولا يزال يتعين إلقاء القبض في أسرع وقت ممكن على متهمين لمساءلتهما على أفعالهما.

وثمة تقرير يبعث على القلق اعتمدته مؤخرا الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تضمن مزاعم – قدمت على أساس افتراضي – بالاتجار بالأعضاء البشرية زعم أنها حدثت في كوسوفو وألبانيا بعد انتهاء الحرب. وقد اضطلع بتحقيق قبل عدة سنوات استنادا إلى نفس الإشاعات ولم يؤكدها ذلك التحقيق. ونود تسليط الضوء بصورة قطعية على هذه المسألة وتقديم الدليل، إذا كان موجودا – وهو غير موجود حتى الآن – إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي لديها الولاية والقدرة لإجراء التحقيقات اللازمة بصورة ناجحة.

ستتولى حكومة جديدة مقاليد الأمور في كوسوفو. ويتعين عليها ألا تدخر جهدا في مساعدة الدولة الفتية في الاستمرار في إحراز التقدم. وسيتعين القيام على الفور بمهام مختلفة، وهي: سيادة القانون، والحكم الصالح، ومكافحة الفساد، والحوار بين الطوائف وإعادة البناء الاقتصادي والحوار مع صربيا وتعزيز علاقاتها الدولية.

إن فرنسا من جانبها، ستواصل عن كثب متابعة الحالة في كوسوفو وسوف تساعد كوسوفو في بلوغ المعايير الأوروبية كما نفعل حاليا أيضا مع صربيا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بالترحيب في قاعة المجلس بالممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبيرتو زانيير، وبوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزيرة خارجية كوسوفو بالنيابة، السيدة فلورا تشيتاكو.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير المملكة المتحدة للدور الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الاستقرار والمصالحة في كوسوفو، وأشكر السيد زانيير على قيادته وعمله الكادح.

لقد أحرزت كوسوفو حتى الآن ٧٥ اعترافا، وأجرت أول انتخابات وطنية منذ الاستقلال، وستحتفل غدا بالذكرى السنوية الثالثة كدولة مستقلة. أهنئ كوسوفو على هذه المنجزات.

لقد أقر على نطاق واسع بأن الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر في كوسوفو تمت بطريقة سلمية ومستقرة. وكان هناك عدد من المخالفات والادعاءات بالتزوير. وقد أقرت بهذا وزيرة الخارجية بالنيابة تشيتاكو، غير أن الطريقة الكفؤة والمسؤولة التي عالجت بها اللجنة المركزية للانتخابات والمحكمة الدستورية هذه الشكاوى وفقا لمجموعة القوانين الانتخابية، دليل آخر على نضج العملية الديمقراطية في كوسوفو.

لقد أكدت النتائج الآن اللجنة المركزية للانتخابات. ونرحب بزيادة مشاركة السكان الصربيين في كوسوفو. ويتجسد هذا في أنه سيكون هناك ٢٥ من أعضاء البرلمان من الأقلية في جمعية كوسوفو، وهو ما يمثل إضافة خمسة مقاعد إلى العشرين مقعدا المخصصة لهم. وتتوق المملكة المتحدة إلى دعم حكومة كوسوفو المقبلة.

وبعد ثلاث سنوات من إعلان استقلال كوسوفو، أخذت تتغير التحديات التي تواجهها، أنها نفس التحديات التي تواجهها بصورة متزايدة دول أخرى في المنطقة، أي تعزيز التنمية الاقتصادية لتحسين حياة مواطنيها والمضي قدما في الإصلاح وفقا للمعايير الأوروبية. وينبغي للحكومة الجديدة أن تغتنم هذه الفرصة للتصدي لهذه التحديات والالتزام بمهام الإعداد للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

في أيلول/سبتمبر، رحبت الجمعية العامة بإمكانية إجراء حوار بين بريشتينا وبلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وجميع الأطراف ملتزمة بالبدء بالحوار في أقرب وقت ممكن. وشأني شأن الأمين العام، يسرني أن ممثلي الاتحاد الأوروبي الذين تم تعيينهم لتيسير المحادثات عقدوا جلسات تمهيدية مع الجانبين. ولا تزال حكومتي تعتقد أن الحوار جوهري لتحسين التعاون على الصعيد العملي بين صربيا وكوسوفو من أجل إحراز تقدم نحو المنظور الأوروبي للبلدين. وأحض الجانبين على الانخراط بسرعة في ذلك بروح من التعاون والتوافق.

ويقوم بالفعل بعض التعاون. ويبرز الأمين العام عن حق العمل الجيد الذي يجري الاضطلاع به بشأن مسائل مثل الأشخاص المفقودين والتراث الديني والثقافي. وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ولجنة الصليب الأحمر الدولية على دورهما في هذا المسعى. وما انفكت المملكة المتحدة تؤيد عمل الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو لضمان أن يشعر العائدون أن بوسعهم العودة إلى ديارهم. ومن هنا، يسرني أيما سرور أن أرى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت زيادة في عدد العائدين طوعا من الأقليات، حيث تبين أرقام عام ٢٠١٠ أن العدد قد تضاعف تقريبا عما كان عليه في عام ٢٠٠٩.

وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريرا أعده المقرر الخاص ديك مارتي عن المعاملة القاسية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة أن تتم معالجة ادعاءات من هذا القبيل بجدية. لذلك أرحب بقرار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بفتح تحقيقات أولية بشأن الادعاءات والالتزام العام لحكومتي كوسوفو وألبانيا بالتعاون تعاونا كاملا مع التحقيق.

إن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لديها الولاية والسلطة والولاية القضائية للشروع في تحقيق كامل ومستقل. وفي ضوء هذا، لا نعتقد أن الأمر يقتضي الحصول على ولاية من مجلس الأمن للتحقيق في هذه المزاعم.

إن التقدم الذي أُحرز في كوسوفو لا يمكن عكس مساره. إذ أن أصغر بلد في العالم دولة مستقلة وقادرة على البقاء ولها مستقبل واضح في الاتحاد الأوروبي. ولكن ذلك المستقبل ليس مستقبل كوسوفو فحسب، بل أيضا مستقبل صربيا والبلدان الأخرى في غرب البلقان. وتدعم المملكة المتحدة جميع هذه البلدان.

السيد فيتنغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بحرارة بوزير خارجية جمهورية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزيرة الخارجية بالنيابة في جمهورية كوسوفو، السيدة فلورا تشيتاكو، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبيرتو زانيير على إحاطته

الإعلامية. ونرحب بإسهام بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وأشيد بتفاني وخدمة موظفيها.

ستحتفل كوسوفو غدا بالذكرى السنوية الثالثة لاستقلالها. ونهنئ شعب كوسوفو وقيادتها على التقدم المحرز خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وسنواصل دعمنا لقيام دولة حرة ومتعددة الأعراق وديمقراطية وديناميية في كوسوفو، يكمن مستقبلها في أوروبا.

ونرحب بأحدث الاعترافات بكوسوفو باعتبارها دولة مستقلة، ليرتفع عدد الاعترافات إلى ٧٥. وألمانيا تنظر إلى تلك الاعترافات باعتبارها مؤشرا واضحا على أن المنطقة حققت الاستقرار منذ استقلال كوسوفو. وندعو الدول التي لم تعترف بعد بجمهورية كوسوفو إلى القيام بذلك، على سبيل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان.

وهدفنا المشترك في المنطقة واضح جدا. فنحن نريد السلام والاستقرار والحرية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد يسرت آفاق الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تحقيق السلام والمصالحة. وفي يوم ما، ينبغي أن تجد جميع البلدان في المنطقة، وكذلك صربيا وكوسوفو، مكانا لها تحت سقف أوروبي مشترك.

وألمانيا تمتدح وتؤيد تماما الجهود التي تبذلها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين آشتون، وممثلوها لتيسير بدء عملية حوار بين بلغراد وبريشتينا، كما يدعمها القرار ٢٩٨/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونرحب باستعداد الطرفين للحوار ونأمل أن يبدأ الآن سريعا وبروح بناءة بعد بعض التأخيرات التي حدثت.

ونضم صوتنا إلى الأمين العام في الترحيب بالطريقة السلمية التي جرت بها الانتخابات البرلمانية في كوسوفو مؤخرا. ونعتبر زيادة الإقبال على التصويت بوجه عام والمشاركة الجيدة لصرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف مؤشرا إيجابيا على رغبة جميع مواطني كوسوفو في الاشتراك معا في بناء مستقبل مستدام ومتعدد الأعراق.

ونأسف لوقوع عدد من المخالفات التي عكرت صفو عمليتي التصويت وعد الأصوات. غير أننا نرحب بأن المؤسسات المختصة في كوسوفو تعاملت مع المخالفات على نحو فعال ومسؤول، بما يتماشى مع الإطار القانوني القائم في كوسوفو. ويتعين التحقيق في جميع الأعمال غير القانونية ذات الصلة بالانتخابات ومحاكمة مرتكبيها لمواصلة تعزيز مصداقية وشرعية العملية الديمقراطية في كوسوفو.

ونأمل سرعة تشكيل حكومة جديدة وانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية. والحكومة الجديدة ستواجه عددا من التحديات الهامة، مثل معالجة الحاجة الملحة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون في أنحاء كوسوفو ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ويتعين أيضا معالجة الاندماج الكامل لممثلي الطوائف العرقية في المؤسسات والمجتمع، ولا سيما صرب كوسوفو، وحماية دياناتها ومواقعها الثقافية.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2011/43)، فإنه لا تزال هناك تحديات كثيرة في شمال كوسوفو. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في كوسوفو بوجه عام ما زالت هادئة نسبيا، فإن من المحتمل أن تظل متقلبة في الشمال.

ونرحب باستمرار التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو. ونؤيد تماما العمل الهام الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي ويسعدنا توسيعها لنطاق وجودها وأنشطتها في شمال كوسوفو لكفالة تنفيذ ولايتها في جميع أنحاء كوسوفو.

إن المزاعم الخطيرة عن ارتكاب جرائم بحق المواطنين الصرب خلال الصراع المسلح في كوسوفو وبعد انتهائه، كما يصفها المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ديك مارتي، مروعة. وألمانيا تأخذها على محمل الجد. ويجب التحقيق في تلك المزاعم بشكل كامل ومحايد. وندعو كل من له صلة من المنظمات والمؤسسات والأفراد إلى أن يتقدم ويقدم أي أدلة لديه ليتسنى إجراء تحقيق كامل. ونرحب باستعداد حكومة كوسوفو وحكومة ألبانيا للتعاون الكامل في التحقيقات الكاملة والمحايدة بشأن مزاعم المقرر الخاص.

وبعثة الاتحاد الأوروبي لديها القدرة والاختصاص الضروريان، وفي المقام الأول، الولاية اللازمة لإجراء تلك التحقيقات. والبعثة تحظى بدعمنا وثقتنا الكاملتين.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أن بلدي لا يزال ملتزما ببناء شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة – وهي شراكة تستفيد من قيمنا وأهدافنا المشتركة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد لامبرتو زانيير، على عرض تقرير الأمين العام (S/2011/43) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة وزير خارجية صربيا، السيد فوك يرميتش، في جلسة مجلس الأمن اليوم ونتفق معه في تقييماته.

وقد كنا نأمل أن يكون بيان السيدة تشيتاكو أكثر إيجابية.

تؤيد روسيا الوحدة الإقليمية لجمهورية صربيا وسيادتها. ونرى أنه لا سبيل لإنكار أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساري المفعول بالكامل وما زال ملزما لجميع الأطراف باعتباره الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو ولكفالة الأمن في المقاطعة. وموقفنا المتمثل في عدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد لم يتغير.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يستأنف أصحاب المصلحة الحوار للتوصل إلى تسوية لمسألة كوسوفو. وفي ذلك الصدد، فإن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها بريشتينا والوجود الدولي في شمال كوسوفو غير مقبولة. وتهدف تلك الإجراءات إلى تغيير حقائق الواقع في الميدان بغية التأثير على طرائق الحوار المقبل ونتائجه.

وروسيا لا تعتبر انتخابات جمعية كوسوفو التي جرت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مشروعة، حيث أن الجهة التي نظمتها هي سلطات جمهورية كوسوفو المعلنة ذاتيا و لم تكن مبنية على قرار للممثل الخاص للأمين العام، كما يقتضي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا يمكننا إلا أن نأخذ في اعتبارنا أن منظمات المراقبة الدولية رفضت التصديق على الانتخابات من البداية. وكانت مشاركة الطائفة الصربية في الانتخابات محدودة. وفي شمال كوسوفو، قاطع الصرب الحدث بصورة أساسية. وأشار المراقبون إلى حدوث انتهاكات خطيرة أثناء العملية الانتخابية، بما في ذلك التلاعب في قوائم الناخبين واستعمال بطاقات اقتراع مزورة وإدلاء نفس الأشخاص بأصواتهم أكثر من مرة ورشوة الناخبين. ومما يدعو إلى القلق أيضا النتائج التي حققتها في الانتخابات الأحزاب الراديكالية لألبان كوسوفو، ولا سيما حركة تقرير المصير التي تدعو إلى قيام ألبانيا الكبرى.

والحالة الأمنية في المقاطعة لا تزال متوترة ويرجع ذلك أساسا إلى الاتجاهات المتزايدة لدى ألبان كوسوفو نحو اتخاذ إجراءات مستقلة، وإلى حد كبير، استفزازية. ونشعر بالقلق إزاء تنفيذ السلطات المعلنة ذاتيا في المقاطعة، كما ورد

في تقرير الأمين العام، لمشاريع هياكل أساسية دون التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وتشجيع ألبان كوسوفو على العودة بشكل غير منظم وأحادي الجانب إلى مساكنهم السابقة دون الحصول على الإذن القانوني حسب الأصول. وهذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم خطير في الحالة بين الأعراق في شمال كوسوفو.

ونحن نشاطر السلطات الصربية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية مشاعر القلق إزاء الحالة التي نشأت فيما يتصل بتسليم قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي مهمة حماية أهم مواقع التراث الثقافي والديني الصربي في المقاطعة لشرطة كوسوفو. ونعتقد أن تلك الإجراءات يمكن أن تتسبب في توترات إضافية بشأن الأمن في كوسوفو، ولا سيما نظرا لوقوع المزيد من حوادث السطو والتخريب في المواقع المقدسة لدى الصرب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لا تزال الحالة فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا إلى كوسوفو، بمن فيهم السكان الصرب، غير مرضية لأسباب عديدة. وأحد هذه الأسباب أنه لا يوجد أي ضمان لأمن العائدين. وما زلنا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، استنادا إلى ولايتها الصادرة عن مجلس الأمن، ينبغي لها القيام بأنشط دور ممكن في مساعدة عملية التسوية في كوسوفو.

كما يجب على البعثة القيام بواجباتها بالكامل بخصوص التمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الإقليمية والدولية.

ومحاولات تشويه صورة البعثة في وسائط إعلام كوسوفو لا تزال غير مقبولة. والحملة ضد موظفي الأمم المتحدة تهدد أمن الموظفين الدوليين وتمنعهم من القيام بواجباتهم.

ونشعر بقلق عميق إزاء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بخصوص التحقيقات في مزاعم المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، على نحو ما أفاد به المقرر الخاص ديك مارتي، عضو اللجنة المعنية بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. إن التقرير ليس آتيا في الوقت المناسب فحسب، بل وله أهمية أخلاقية وإنسانية كبيرة. ونرحب باعتماد الجمعية البرلمانية قرارا يؤيد إجراء تحقيق في الحوادث المذكورة في الوثيقة.

إن إجراء هذا التحقيق التفصيلي والشامل واجب المجتمع الدولي. ونتفق مع الحجج التي قدمها وزير خارجية صربيا في ما يتعلق بذلك، ونؤيد إنشاء مجلس الأمن لآلية تحقيق دولية خاصة مسؤولة أمام الأمم المتحدة.

إن إطار التحقيق هذا ضروري حيث أن تلك الأنشطة قد تتجاوز المنطقة، ونظرا للحالة غير المرضية تماما في كوسوفو في ما يتعلق بحماية الشهود، كما ورد في تقرير السيد غراديتو إلى مجلس أوروبا. ووفقا للبيانات الواردة في التقرير، يوجد في كوسوفو ”تهديد حقيقي بالانتقام وإقصاء لشهود أساسيين“. وباختصار، إن الطريقة الواقعية الوحيدة لحماية الشهود وأقاربهم هي عن طريق إعادة توطينهم خارج كوسوفو.

ولا يزال من الضروري أن يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في تسوية كوسوفو، باعتباره الضامن للامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس نفسه.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): نود، بدورنا، أن نشكر معالي السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام (S/2011/43) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بوجود معالي

السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، البلد الذي تفخر غابون بأن تربطها به علاقات ممتازة. ونشكره على بيانه، الذي نؤيد محتواه تأييدا كاملا.

طوال الفترة قيد الاستعراض، هيمن على الحالة السياسية في كوسوفو إجراء أول انتخابات تشريعية، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، منذ إعلان الاستقلال الانفرادي المتنازع عليه، في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ونأسف لأن تلك الانتخابات لم تنظمها البعثة أو تشرف عليها، كما تنص ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما نأسف لتأخر استئناف الحوار بين صربيا وكوسوفو، الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٩٨، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، بسبب إجراء تلك الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر تقرير ديك مارتي، الذي يعرض تفاصيل المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، يمثل مصدر قلق لوفدي. ونعتقد أن هذه مسألة مهمة تستحق كل العناية الواجبة. لذلك تؤيد غابون ضرورة إنشاء مجلس الأمن لآلية تحقيق مسؤولة أمامه بغية تسليط الضوء على الحقائق التي أبرزها تقرير مارتي. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد البعثة تقديم الدعم اللازم لتلك التحقيقات.

وبالإضافة إلى ذلك، نستنكر تردي البيئة في كوسوفو، ولا سيما في الشمال، حيث تتعرض البعثة لهجوم عدائي غير مبرر من بعض وسائط الإعلام. كما نأسف لأن البناء غير المشروع ساعد في إذكاء التوترات بين الطوائف. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس وتفضيل مسار الحوار.

وعلى الجبهة الأمنية، ورغم أن الحالة تبقى هادئة عموما، إلا أن وفدي لا يزال يشعر بالقلق حيال زيادة عدد جرائم القتل وحالات الحيازة غير المشروعة للأسلحة. إن الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالمخدرات تساهم في بيئة غير آمنة وتبقى مصدر قلق في كوسوفو.

ويود وفدي مرة أخرى أن يؤكد على أهمية متابعة الطرفين للمحادثات بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، التي لا تزال تقوض جهود المصالحة فيما بين شتى الطوائف. بيد أننا نرحب بالتقدم الذي تحقق بالفعل في هذا الصدد. كما نرحب بمواصلة الطرفين تعاونهما بشأن التراث الديني والثقافي.

وفي ما يتعلق بمسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، نشعر بالقلق حيال الصعوبات المالية والمادية التي تعوق إعادة إدماجهم. ولذلك نحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدة مستمرة بغية تشجيع عودة أولئك الأشخاص إلى مواطنهم الأصلية.

وأود أن أؤكد مجددا أن بلدي يشجع الحوار والتشاور لتسوية الأزمات والمنازعات. وفي حالة كوسوفو، ترفض غابون أي إعلان استقلال انفرادي وما برحت تؤيد بقوة احترام سيادة وسلامة أراضي جمهورية صربيا.

أخيرا، نود أن نكرر إعرابنا عن التقدير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، التي ما برحت تضطلع بدور مهم في سياق تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما نجدد دعمنا لعمل جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجميع موظفيها الذين نشيد بمهنيتهم.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، على بيانه المفيد ظهر اليوم. كما نود أن نشكر السيدة فلورا جيتاكو

على بيانها والممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانيير على عرضه المستكمل الشامل عن الحالة في كوسوفو.

ترحب نيجيريا بتقرير الأمين العام (S/2011/43) عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب أيضا بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والميسرين الآخرين في تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. لكن، يتضح من الإحاطات الإعلامية اليوم أنه لا تزال هناك تحديات صعبة في كوسوفو وفي تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). تتطلب تلك الحالة دراسة متأنية من المجلس.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن البعثة تواصل العمل في ظروف صعبة، فيما تقوض الهجمات المستمرة من وسائط الإعلام جهود البعثة للاضطلاع بولايتها كاملة. نحن نستنكر تلك الهجمات ونحث على التحلي بضبط النفس من جانب الأطراف المعنية. تعتقد نيجيريا أن البعثة لا يزال لها دور مهم تضطلع به وأن وجودها ودعمها لازم لتعزيز الجهود التي تستهدف مساعدة الطوائف في التغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها.

وتشاطر نيجيريا الأمين العام شواغله حيال الوضع الأمني الهش في شمال كوسوفو. إن التوترات فيما بين الأعراق والهجمات على الأقليات وعلى أعضاء المجتمع الدولي، تقوض آفاق السلام والاستقرار في الإقليم. ونرى أنه ينبغي تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة على النحو الواجب، وأنه ينبغي بذل الجهود للوصول إلى الضحايا. ومن الأهمية بمكان منع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث عن طريق تعزيز الآليات الضرورية لحماية الأرواح والممتلكات وعن طريق تعزيز التسامح والتوافق المتبادلين والتعايش فيما بين الناس.

ولا تزال نيجيريا مقتنعة بأنه لا غنى عن الحوار المستمر للتوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين لجميع المسائل العالقة في كوسوفو. ولذلك ينبغي أن يظل الطرفان ملتزمين التزاما كاملا بالحوار، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٨، الذي اتخذ في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونحث الطرفين على مضاعفة جهودهما لبدء تلك العملية في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة الظروف والشواغل الخاصة بكل الطوائف. إن فوائد السلام التي ستتحقق، عموما، ستكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة لكوسوفو والمنطقة، إذ أنها لن تعالج مشكلة انعدام الأمن فحسب، بل وستتيح فرصا اقتصادية أمام شتى الطوائف.

وبالنسبة لمسألة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو والتي سلط تقرير الأمين العام الضوء عليها، فإن نيجيريا ترى أنها مسألة خطيرة جدا تتعلق بحقوق الإنسان تتطلب تحقيقا دوليا يراعي شتى الولايات القضائية المعنية بالمسألة. ونشجع البعثة على توفير ما قد يلزم من دعم لهذه العملية.

ونرحب بالدعم المتزايد للعائدين الذي جرى تسجيله خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي بذل الجهود لتلبية الشواغل بشأن صلاحية الظروف للعودة، بما في ذلك الأمن والحصول على الخدمات العامة والإسكان وحقوق الملكية والفرص الاجتماعية – الاقتصادية. إن غياب هذه العناصر الحيوية سيعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز عودة مستمرة للأشخاص المشردين والمصالحة والاستقرار والتنمية طويلي الأمد في كوسوفو.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام وبفريقه على جهودهما الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو، وفي المنطقة، ونؤكد للبعثة دعمنا المتواصل.

السيد موراييس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص لامبرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة والواضحة جدا إلى المجلس، وكل من معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا جيتاكو، القائمة بأعمال وزير الخارجية في كوسوفو، على بيانيهما وعلى العناصر التي لفتوا انتباهنا إليها.

يبين لنا آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/43) صورة بلد يواجه تحديات جمة في طريقه – كما نأمل جميعا – نحو السلام والازدهار. كما يلفت الانتباه إلى ما تفعله البعثة مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والعديد من الأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان في كوسوفو.

تود البرتغال، باعتبارها مساهما في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفي قوة كوسوفو، إلى جانب مشاركتها الطويلة في تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، أن تنقل خالص تقديرها للعمل المنجز حتى الآن. وتبقى جهودنا المشتركة ضرورية بغية توطيد السلام وتقريب المنطقة من الاندماج في إطار المؤسسات الأوروبية – وهو تطلع نتشاطره.

وفي ما يتعلق بالحياة السياسية في كوسوفو، كانت الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر الحدث الرئيسي الذي يتأسس عليه تحليل هذه الفترة. للأسف، عانت الانتخابات من بعض أوجه القصور الخطيرة ومن عدد كبير من المخالفات، كما ذكر تقرير الأمين العام. غير أن المناخ كان سلميا بشكل عام وكان رد فعل لجنة الانتخابات المركزية والفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية سريعا وتمكن من التغلب على بعض المخالفات.

ونعتقد أنه من المهم بالنسبة لمؤسسات كوسوفو والأطراف الفاعلة الدولية مواصلة العمل معا بغية توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الالتزام القوي بالقيم والممارسات الديمقراطية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشاركة الطائفة الصربية في كوسوفو كانت أعلى في عام ٢٠٠٧، رغم قلة الإقبال شمالي نهر إيبير/إيبار.

لقد استمعت بعناية لتعليقات الممثل الخاص بشأن المشاكل الاقتصادية والمالية الملحة التي تواجهها كوسوفو وضرورة التصدي لهذه المسائل، حتى لا تصبح عنصرا إضافيا لانعدام الاستقرار.

وتسبب أيضا انعدام اليقين السياسي في تأخر بدء حوار تمس الحاجة إليه بين بريشتينا وبلغراد. وتحث البرتغال الطرفين على بدء المفاوضات الشاملة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي بغية تسوية كل خلافاتهما وفقا لروح قرار الجمعية العام ٢٩٨/٦٤، وعمل ذلك في أقرب فرصة ممكنة. سيكون هذا بلا شك في مصلحة كل من بريشتينا وبلغراد والمنطقة وأوروبا ككل.

وبخلاف الانتخابات، لا تزال هناك مسائل أخرى أبعد أثرا وأطول مدى. لا تزال الأحداث بين الطائفتين تقع مع سقوط ضحايا من الجانبين والعناصر الأخرى التي قد تثير التوترات كثيرة. ولا بد من التذكير بجهود وتفان البعثة لكفالة السلام والأمن على النحو الواجب وتقديرها. لذلك نحث جميع الأطراف الفاعلة في الميدان على العمل مع البعثة بشكل كامل وبحسن نية والمشاركة بجدية في عملية تسوية خلافاتها.

وبغض النظر عن هذه الأحداث، لا بد من القول إن هناك مؤشرات عديدة مشجعة، خاصة في ما يتعلق بتطور سلطة البلديات. ونأمل أن تولد زيادة الاستثمارات في التعليم والموارد البشرية والمالية مؤسسات وقدرات أقوى.

ونتوقع أن تجد السلطات الوطنية والمحلية حلولا متوازنة للمسائل التي لا بد أن تبرز بين الطائفتين.

كما أود أن أشدد على أهمية التعاون الجاري بين سلطات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. مرة أخرى، إن المهمة التي تواجه إدارة كوسوفو هي مسألة تتعلق ببناء المؤسسات والقدرات. ونشيد بجهود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد وندعمها.

وفي ما يتعلق بتقرير السيد ديك مارتي إلى مجلس أوروبا، فقد أحطت علما بإشارة الممثل الخاص إلى خطورة هذه المزاعم وتابعت باهتمام كبير ما قاله الوزير يرميتش للمجلس بشأن هذا الموضوع. ولاحظت بصفة خاصة تعليقاته المتعلقة بالبعد الإقليمي الأوسع المحتمل لهذه المسألة وضرورة توفير حماية فعالة للشهود. وفي الحقيقة، تثير المزاعم القلق الشديد، وإذا ثبتت فإنها ترقى إلى جرائم شنيعة بشكل خاص. إنها تستحق تحقيقا شاملا للغاية. ونرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه كوسوفو وألبانيا للتعاون في هذا الصدد.

ونؤيد تأييدا كاملا تحقيقات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون الجارية بالفعل في هذا الشأن، ونأمل أن توفر توضيحا كاملا للمزاعم. لكننا نعتقد أيضا أنه لا بد من متابعة هذه المسألة عن كثب، وأن نتبنى موقفا متفتحا بشأن أي إجراء في المستقبل قد يستلزمه التحقيق. وتمشيا مع موقفنا دوما في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة الأخرى، سواء في المنطقة أو في مكان آخر، فإن الإفلات من العقاب ليس مسألة لا يمكن التسامح معها فحسب، بل ويمثل عقبة أمام السلام وأمام بيئة سياسية صحية وتعاونية.

إن العمل الذي قامت به البعثة لتأمين المواقع الدينية والثقافية في كوسوفو يبرز باعتباره جانبا ناجحا بصفة خاصة لولاية هذه البعثة. ويمكن أن يكون إسهاماً مهماً جدا في التواصل والحوار بين الأديان. وتعرب البرتغال عن تفاؤلها إزاء النتائج الجيدة المستمرة لعمل البعثة بشأن هذه المسألة. كما نشيد بالدور الذي اضطلعت به لجنة تنفيذ الترميم التابعة لمجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون من أجل الحفاظ على تراث كوسوفو الثري، الذي يسطع خارج حدودها، من الاضطرابات واستمراره لقرون مقبلة.

وفي الختام، يذكرنا التقرير الذي نناقشه اليوم مرة أخرى بمدى أهمية أن تبدأ كوسوفو وصربيا حوارا ييسره الاتحاد الأوروبي. إذ من شأنه أن يغلق في نهاية المطاف هذا الفصل من التاريخ ويعزز السلام والاستقرار في البلقان ويساعد المنطقة بأسرها في تحقيق أهدافها للتكامل الأوروبي.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام السيد زانيير، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، على منظور بلده بشأن الحالة في كوسوفو. لقد استمع وفدي باهتمام لبيان ممثلة كوسوفو، السيدة فلورا جيتاكو.

لقد عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/43) الحالة السائدة هناك بالتفصيل. ونلاحظ أن بلغراد وبريشتينا واصلتا، بتيسير البعثة، إحراز تقدم بشأن بعض المسائل، بمن في ذلك الأشخاص المفقودون والمواقع التراثية الدينية والثقافية. ونشجع الطرفين على التصدي لجميع المسائل المتبقية بجدية وسرعة. وينبغي أيضا أن تواصل البعثة عملها بشأن تيسير الاتصالات بين الطرفين.

لاحظنا من تقرير الأمين العام أنه رغم أن الحالة الأمنية عموما في كوسوفو هادئة نسبيا، فإن استمرار شيوع الجريمة الفردية والمنظمة يجعل الحالة الأمنية تنذر بالانفجار.

وفي هذا الصدد، فإن تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السيد ديك مارتي، الذي يتضمن مزاعم بالمعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، يستحق الدراسة. ونقترح إجراء تحقيق شامل ومحايد في هذه المزاعم من جانب كيان مصرح له قانونا بالنظر في جميع جوانب المسألة.

يبين تقرير الأمين العام أن عددا كبيرا من المهام في إطار الركيزتين ١ و ٢ – المتعلقتين بالشرطة والعدالة والإدارة المدنية، التي ترصدها البعثة – لم تنجز بعد. وتبعا لذلك نحث الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة تنفيذ ولاية بعثة كوسوفو.

وندعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع بعثة كوسوفو وإلى تيسير عملها. ويحدونا الأمل أن يتم حسم جميع المسائل المتعلقة بكوسوفو بطريقة سلمية عن طريق التشاور والحوار. ونؤيد أيضا تمديد ولاية بعثة كوسوفو حتى تتمكن من مواصلة عملها والوفاء بالمهام التي فوضها بها المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكره على ملاحظاته. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية، والسيدة فلورا تشيتاكو على ملاحظاتها.

الاستقرار في البلقان مسألة توليها البرازيل اهتمامها الجاد. إننا نشهد التقدم يُحرز ونثني على الجهود التي بذلت لكفالة أن تظل المنطقة تنعم بالاستقرار وتواصل مسيرتها نحو مزيد من التكامل والتعاون. وتظل البرازيل على اعتقادها أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتيح إطار عمل كافيا لتسوية تفاوضية للنزاع. ونثق بأن التوصل إلى حل منصف ومشروع ممكن تحت رعاية مجلس الأمن، بما يتفق مع سلطته ومسؤوليته الأولية في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

البرازيل تؤيد العمل القيّم للغاية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) تنفيذا للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن. وثمة دور أساسي تضطلع به بعثة كوسوفو ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما التشجيع على فتح قنوات الاتصال بين برشتينا وبلغراد وأصحاب المصلحة الآخرين. وأود أن أعقّب على التطورات السياسية الأخيرة في الميدان التي ربما ستؤثر على الجهود المبذولة من أجل التسوية النهائية.

انتخابات ١٢ كانون الأول/ديسمبر لانتخاب أعضاء جمعية كوسوفو جرت في جو سلمي، حسب ما تم تأكيده في تقرير الأمين العام (S/2011/43). لكننا نشعر بالقلق من حقيقة أن بعثة كوسوفو لم تشارك في الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات وأن الممثل الخاص للأمين العام لم يدْعُ إلى إجرائها. ومن الجدير بالذكر أن إجراء الانتخابات يشكل، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إحدى المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي في كوسوفو. وينبغي توجيه الانتباه أيضا إلى الملاحظات التي أدلى بها المراقبون الدوليون فيما يتصل بالشكاوى والادعاءات بحدوث مخالفات في التصويت. وإن الاتهامات بأن الانتخابات في كوسوفو لم تف بالمعايير الدولية يلزم إجراء تحقيقات بشأنها.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء أيضا على عدد من حوادث العنف الموجهة ضد أعضاء المجتمع الدولي في كوسوفو. ولئن كانت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو تظل هادئة نسبيا، فإن الهجمات التي استهدفت الشرطة الدوليين

وموظفي الأمم المتحدة خصيصا لا يجوز السماح بها. وإن البرازيل تشاطر الأمين العام قلقه من استمرار التشويه المتعمد في شمال كوسوفو لحقيقة أنشطة بعثة كوسوفو والتحدي السافر لسلطتها. وهذه الحالة تشكل تهديدا حقيقيا لسلامة أفراد الأمم المتحدة وتخلق صعوبات أمام وفاء بعثة كوسوفو بولايتها.

ونحيط علما أيضا بتعقيبات السيد يرميتش فيما يتصل بالتحقيق في الادعاءات بالمعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار المحظور بأعضاء الجسم في كوسوفو. إن شدة تلك الادعاءات لا يمكن التغاضي عنها. ولا بد من إجراء تحقيقات ملائمة يعتد بها. وقد يكون محبذا استكشاف الخيارات الممكنة التي تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى مشاركة شتى الولايات القضائية وأهمية كفالة الاتساق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ختاما، نثق بأن المجلس ينبغي أن يبقي التطورات السياسية في كوسوفو قيد نظره المتواصل. ويحدونا الأمل أن يتسنى عقد الحوار الميسر من الاتحاد الأوروبي بين برشتينا وبلغراد دونما تأخير إضافي. وحسبما توخاه قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ المتخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من الحيوي أن تؤتي هذه المفاوضات أكلها. إن الحوار يشكل الطريقة الأفضل لحسم المسائل المعلقة وكفالة السلام والأمن والاستقرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.